الوصم عبر الإنترنت كمتغير وسيط بين الابتزاز الإلكتروني والانتحار: قضية بسنت خالد ونيرة صلاح " نموذجاً"

سحر محمد إبراهيم غراب*
sahar.mohamed@cu.edu.eg

ملخص

تهدف هذه الدراسة تناول قضية الابتزاز الإلكتروني في مصر من خلال توضيح العلاقة بين الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت والابتزاز الإلكتروني والانتحار، وتتشكل مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: لماذا يؤدى الشعور بالوصم الاجتماعي بسبب الابتزاز الإلكتروني إلي الانتحار في مصر؟ وللإجابة على هذا التساؤل اعتمدت على نظرية الرابطة الاجتماعية لهيرشي، مع الاعتماد على منهج الأنثروبولوجيا واستمارة الاستبيان واستمارة تحليل المضمون، وخرجت نتائج الدراسة: ١- أن كلما كانت هناك علاقة قوية ومترابطة بين ضحية الابتزاز الإلكتروني وبين أسرته كلما أدى ذلك إلي تقليل الشعور بالوصم الاجتماعي وبالتالي اللجوء إلي الانتحار ٢- أكدت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠ % أن الأسرة هي الأساس في عدم شعور الضحية بالوصم الاجتماعي بسبب الابتزاز الإلكتروني وأنها هي المسؤولة عن حمايتهم ٣- أثبتت الدراسة أن الوصم عبر الإنترنت هو وصم دائما تتعرض له الأسرة ولا ينتهي بموت الضحية، بل ممكنا أن يبدأ مع موت الضحية كما حدث في حالتي الدراسة، وأوصت الدراسة: ١- زيادة وعى الأسرة بهذه الجرائم وكيفية معالجتها ٢- تقوية الترابط الاجتماعي بين الأسرة وأولاهم. ٣- إصدار قانون رادع لهذه الجرائم.

الكلمات المفتاحية : الوصم – الوصم عبر الإنترنت – الابتزاز الإلكتروني– الانتحار

*مدرس الأنثروبولوجيا – كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة.

المقدمة

يعتبر الإنترنت منتدى جديدًا للعقاب والتشهير، أن الابتزاز الإلكتروني تعد من الجرائم المستحدثة والتي ترتبط بأساليب الحيلة التي يمارسها الأفراد في المجتمع والتي تأثرت بالتطور التكنولوجي الحديث في مجال الاتصالات والذي جاء متزامناً مع تطور حياة الإنسان حيث فتح نافذة جديدة لممارسة أنواع غير معروفة من الجرائم باستخدام وسائل حديثة وعادة ما يتم التصيد للضحايا عن طريق البريد الالكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثل الفيس بوك وتويتر وانستجرام وواتساب وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لانتشارها الواسع واستخدامها الكبير من قبل كافة شرائح المجتمع، وتتزايد ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في ظل تزايد عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والتسارع الملحوظ في عدد برامج المحادثة المختلفة والتطور البشري في استخدام هذه البرامج، الابتزاز الإلكتروني من أهم المخاطر التي تواجه مستخدمي الإنترنت والأجهزة الذكية، حيث يؤدي إلي مشاكل تؤثر على الحالة النفسية للشخص الذي يتم ابتزازه، خاصة في مجتمعنا وبسبب عاداتنا وتقاليدنا.

جريمة الابتزاز الالكتروني هي احدى صور الجريمة الإلكترونية اصبحت ظاهرة تنتهك جسد المجتمع وتصيبه بالضعف والاضطراب وكثيرا ما تقع المرأة ضحية لمثل هذه الجرائم حيث يعتمد المبتز على وثائق ومستندات وصور الضحية لتهديدها وابتزازها بطلب مبالغ نقدية أو القيام باعمال غير مشروعة وتضطر الضحية إلي الانصياع لرغبة الجاني لمنع التشهير بها وفضحها أمام والديها واقاربها وزوجها اذا كانت متزوجة وخاصة أن طبيعة المجتمعات العربية تجعل الضحية تنفذ تهديدات المجرم للحصول على ما يهددها وفي النهاية تضطر إلي الانتحار كما حصل مع الحالات التى ترصدها الدراسة . إن سبب لجوء الضحية إلي الانتحار هو عدم توقعهم أن يتم ابتزازهم من قبل أشخاص تم الثقة بهم ولذلك نجد بعضهم قد يصاب بحالة من الاكتئاب والانهيار النفسي نتيجة ما حدث لهم معتقدين أن الأمر انتهى وأنهم متجهون إلي فضيحة وحياة قاسية مليئة بالهواجس والضغوط النفسية وهذا ما يعرف " بالوصم الاجتماعي" .

أولا: مشكلة الدراسة

هناك أشكال عديدة للابتزاز وصورة منها ابتزاز بعض الأشخاص الذين يقومون باختراق أجهزة كمبيوتر تابعة لأشخاص آخرين (هاكر)، وقد يكون على شكل ابتزاز بعض الموظفين للمراجعين لإجبارهم على دفع مبالغ مالية مقابل تسهيل معاملاتهم وغيرها الكثير، وقد أصبح الابتزاز الالكتروني جريمة مصنفة عالميا وقد يعاقب عليها بالعقوبة القصوى في القانون الدولي حتى ٢٠ عاما حسب قانون كل دولة.

وتتشكل مشكلة هذا البحث في دراسة العلاقة بين الابتزاز الإلكتروني وتأثيره على الانتحار في ضوء شعور الضحية بالوصم الاجتماعي قد يشعر الفرد الذي يواجه مشكلة شخصية خطيرة بالعجز وعدم الأمان والخوف من الأسرة والمجتمع كما يصعب عليه التحدث عن المشكلة مع أفراد أسرته لشعوره بالوصم والعار ليس له فقط ولكن لأسرته أيضا، ولذلك يشعر في لحظة يأس واكتئاب أن الحل الوحيد للتعامل مع هذه المشكلة وإنهائها هو الانتحار والتخلص من حياته.

تشير تقدير منظمة الصحة العالمية إلى أنه يوجد حاليا أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ حالة انتحار تحدث سنويا في جميع أنحاء العالم، ويعتبر الانتحار هو السبب الثالث للوفاة عند الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا. أن كثيرا من حالات الانتحار تحدث في لحظة أندفاع عندما تنهار قدرة المرء على التعامل مع ضغوط الحياة، مثل المشاكل المالية، أو الخلافات في العلاقات أو الآلام والأمراض المزمنة . وبالإضافة إلى ذلك، ثمة صلة قوية بين السلوك الانتحاري والنزاعات والكوارث والعنف وسوء المعاملة أو فقد الأحبة والشعور بالعزلة وبالوصم الاجتماعى .

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/suicide

إن الشعور بالعار والوصم الاجتماعي بسبب الابتزاز الإلكتروني يعتبر أحد دوافع الانتحاروفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية، فالضغط الذي يمارسه المبتز، والتهديد بالفضيحة من المبتز والخوف من مواجهة الأسرة والمجتمع والشعور بالخزي والعار والوصم الاجتماعي كلها دوافع تؤدى إلي لجوء الضحية إلي الانتحار هروبا من كل

هذه الضغوط، وتتشكل مشكلة الدراسة **من التساؤل الرئيس التإلي:** لماذا يؤدى الشعور بالوصم الاجتماعي بسبب الابتزاز الإلكتروني إلي الانتحار في مصر؟

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي **الهدف الأول:** رصد العلاقة بين الابتزاز الإلكتروني وشعور ضحية بالوصم الاجتماعي. اما **الهدف الثانى:** وهو تناول مفهوم الوصم عبر الانترنت من خلال تناول قضية بسنت خالد ونيرة صلاح في الصحف الكترونية. **والهدف الثالث:** تفسير العلاقة بين الوصم الاجتماعى بسبب الابتزاز الالكترونى واللجوء إلى الانتحار في ضوء نظرية هيرشى للترابط الاجتماعي.

ثالثا: فروض الدراسة

الفرض الأول : توجد علاقة بين ضحية الابتزاز الإلكتروني وأسرته، وبين الشعور بالوصم الاجتماعي.

الفرض الثانى: توجد علاقة بين الشخص المبتز وأسرته، وبين قيام الشخص بإى سلوك منحرف مثل " الابتزاز".

الفرض الثالث: توجد علاقة بين الابتزاز الإلكتروني والشعور بالوصم عبر الإنترنت وبين اللجوء إلي الانتحار.

رابعا: مفاهيم الدراسة (الوصم الاجتماعي – الابتزاز الإلكتروني– الانتحار)

١ – مفهوم " الوصم الاجتماعي "

تعرض مفهوم الوصمة لانتقادات لكونه غامض التعريف ومركّزاً على الأفراد. ولأن هناك العديد من الظروف التي تنطوي على وصمة العار فعمليات الوصمة قد تؤثر على مجالات متعددة من حياة الناس، فمن المحتمل أن يكون للوصمة تأثير كبير على توزيع فرص الحياة في مجالات مثل الدخل، والإسكان، والتورط الجنائي، والصحة، والحياة نفسها. ولذلك تنوعت التعريفات، فلقد اقترح ستافورد وسكوت أن الوصمة "هي سمة من سمات الأشخاص تتعارض مع معيار وحدة اجتماعية" حيث يتم تعريف "المعيار" على أنه "اعتقاد مشترك بأن الشخص يجب أن يتصرف بطريقة معينة في وقت معين" .ويشير كروكر وآخرون إلي أن "الأفراد الذين يعانون من الوصمة

يمتلكون أو يُعتقد أنهم يمتلكون بعض السمات أو الخصائص التي تمثل هوية اجتماعية يتم التقليل من قيمتها في سياق اجتماعي معين.(Link & Phelan, 2001:p365)

الوصمة هي اعتقاد وشعور وسلوك غير مبرر تجاه الأشخاص .وتنتج الوصمة عن عملية يتم من خلالها جعل بعض الأفراد (المجموعات) يشعرون بالخزي والاستبعاد والتمييز بشكل غير مبرر. ويمكن تعريف الوصمة بأنها حالة أو مجموعة من المعتقدات السلبية، وعدم الموافقة، والتمييز التي تدركها مجتمع أو قبيلة أو مجموعة عرقية من الناس بشأن حالة أو موقف أو سلوك غير مقبول اجتماعيًا وثقافيا .كما أنها تشير إلي علامة مرئية أو قابلة للإخفاء تعتبرها أغلبية مجموعة اجتماعية معينة دلالة على الانحراف أو الفساد الأخلاقي .

أول من استخدم مصطلح " الوصم الاجتماعي " في علم الاجتماع هو العالم جوفمان عام ١٩٦٣،ويُعرِّف جوفمان Goffman الوصمة بأنها "صفة مشوهة للغاية" وشيء يقلل من شأن حاملها وتحول من شخص كامل إلي شخص ملوث ومنبوذ". ويضيف جوفمان أن الوصمة تودى إلي مفهوم " العار" الذى يعتبر العامل الحاسم في بعد المجتمع والأفراد عن صاحب الوصم الاجتماعي، فالعار هو الذى يكرس فكرة الرفض الاجتماعي وعدم القبول الاجتماعي والمجتمعى للموصوم حتى من اقرب الناس. (Abd ElRahman., Mohamed., & Sayed, 2023: p280)

حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت الأبحاث حول الوصمة في علم الاجتماع أقل تماسكًا من نظيرتها في علم النفس كانت مراجعة لينك وفيلان (٢٠٠١) للوصمة في علم الاجتماع بمثابة بداية لنهج اجتماعي مميز لدراسة الوصمة والذي تم صقله وتوضيحه منذ ذلك الحين. لم يركز علماء الاجتماع على الوصمات المرتبطة بالشخصية فحسب، بل ركزوا أيضاً على الوصمات المرتبطة ببعض الفئات الاجتماعية . وتناولت البحوث الاجتماعية أيضًا أسباب الوصمة ،ودور القانون والممارسات المؤسسية في الحفاظ على الوصمة حيث تسمح مثل هذه الممارسات بإقصاء الأفراد الموصومين من الشبكات الاجتماعية، وأسواق العمل، والقانون، والسياسة .وهنا، فُهِمت الوصمة باعتبارها سبباً ونتيجة في الوقت نفسه: فهي تبرر استبعاد الآخرين ، ومن

خلال هذا الاستبعاد تعمل على تعزيز الصور النمطية السائدة في المجتمع. (Clair, 2024:p2)

يؤكدان لينك وفيلان أنه لكي تكون هناك وصمة عار،لابد من وجود ستة عناصر اساسية هى: اختلافات مُسمَّاة بمعنى معروفة ويتم تصنيفها وتحمل دلالات سلبية داخل المجتمع، والعنصر الثانى أنماط وقوالب نمطية ويجب أن تكون غير مرغوبة وفقًا للمعايير والمعتقدات المجتمعية السائدة ، والعنصر الثالث وهو الانفصال حيث يشير التسمية إلي تقسيم الأفراد بين "نحن" و"هم ، أما فقدان المكانة والتمييز وهما العنصر الرابع، فيوضح لينك وفيلان أن النتيجة المباشرة للتصنيف السلبي والنمطية هي وضع الشخص في مرتبة أدنى بشكل عام في التسلسل الهرمي للمكانة الاجتماعية ،أما العنصر الخامس الذى وضعه كلا من لينك وفيلان فهى القوة أو السلطة ، والعنصر الأخير ردود الفعل العاطفية .كما يؤكدان أن الوصمة موجودة بدرجات وفقا لثقافة المجتمعات. (Andersen, Varga & Folker ,2022:p848) وعلى هذا فإن الوصمة توجد عندما تجتمع عناصر الوصم من اختلاف والنمطية والانفصال وفقدان المكانة والتمييز وردود فعل عاطفية في موقف قوي وسلطة تسمح بذلك.و يشير مصطلح الوصم الاجتماعي اليوم إلي الفضيحة والعار، فالوصم يطلق على أى سلوك لا يتوافق مع قيم وثقافة المجتمع.

التعريف الأجرائى للوصم الاجتماعي عبر الإنترنت

هو علامة على العار أو الفضيحة عبر الإنترنت تميز الشخص عن الآخرين. ويؤدي هذا إلي شعور الشخص بالدونية وقد يدفعه إلي عزل نفسه والتفكير في أنهاء حياته. فالوصمة هي المواقف أو المعتقدات أو السلوكيات السلبية تجاه مجموعة من الأشخاص بسبب مواقف تعرضوا لها في الحياة اليومية ويتم نشرها على الإنترنت تجعلهم يمرون بعوامل التمييز والتحيز والحكم عليهم بالقوالب النمطية التى يقرها المجتمع، واستخدام السلطة وبالتإلي يتم عزل الأشخاص الذين تعرضوا الوصمة عبر الإنترنت في هذا المجتمع الأمر الذى يؤدى في النهاية إلي التفكير في أنهاء حياتهم .

مفهوم " الابتزاز الإلكتروني"

"الابتزاز الإلكتروني" مصطلح مكون من كلمتين الأولى "ابتزاز" وتعني الحصول على أموال أو منافع من شخص تحت التهديد بكشف بعض أسراره أو غير ذلك، والكلمة الثانية "إلكتروني" وتعني وقوع فعل الابتزاز باستخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة.(Akbar, Khalil & Mohsen, 2024: p٦٣)

يعرف الابتزاز الإلكتروني بإنه " انتهاكات ترتكب ضد أفراد أو مجموعات من الأفراد بدافع الجريمة، بقصد الإضرار بسمعة الضحية أو إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بالضحية بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصال مثل الإنترنت وغرف الدردشة والبريد الإلكتروني والموبايلات " . أو " استغلال المبتز لمهاراته الإلكترونية أو قربه الاجتماعي من الضحية لغرض سرقة المعلومات السرية لتلك الضحية وكذلك صورها الشخصية ووثائقها من أي نوع، وإجبارها على دفع المال أو الامتثال لطلباته. (ALdalle,2023:p96)

تعددت أشكال وانواع الابتزاز الإلكتروني فهناك :

١- **الابتزاز الإلكتروني لأغراض مالية:** يعد هذا النوع من الابتزاز من أكثر أنواع الابتزاز الإلكتروني شيوعاً، حيث يحصل الجاني على مكاسب مادية من خلال الإكراه والتهديد ضد الضحية، وإجباره على دفع مبالغ مالية أو دفع أشياء ذات قيمة مالية عالية مقابل عدم نشر الصور والبيانات. أو المعلومات التي لديه.

٢- **الابتزاز الإلكتروني لأغراض معلوماتية:** في هذا النوع يقوم الشخص بسرقة معلومات أو بيانات مهمة من خلال ما يسمى (الاختراق)، وهو دخول الشخص إلي قاعدة بيانات ومعلومات مؤسسة أو شركة أو منظمة وسرقة هذه المعلومات أو تغيير البيانات أو حتى تعطيل شبكتها.

٣- **الابتزاز الإلكتروني لأهداف نفسية داخلية:** عادة ما يرتكب مرتكبو الجرائم الإلكترونية جرائمهم نتيجة شعورهم بالقوة الذاتية والغطرسة التي تسيطر عليهم وتجعلهم يعتقدون بقدرتهم على اقتحام الأنظمة والشبكات الإلكترونية وإثبات جدارتهم للآخرين،

حتى أن هذا الشخص يفتخر بأنه يستطيع اختراق أي جهاز كمبيوتر أو أي نظام ولا يستطيع أحد الوقوف في وجهه.

٤- **الابتزاز الإلكتروني لأهداف غير أخلاقية:** في هذا النوع من الابتزاز الإلكتروني يطلب الجاني من المبتز القيام بأشياء غير أخلاقية، وهذا النوع أيضاً من أكثر أنواع الابتزاز الإلكتروني انتشاراً، وخاصة بين الفتيات، وهو من أكثر الأسباب التي تدفع الفتيات إلي الانتحار. وهذا هو الشكل الذى يركز عليه البحث.

(Akbar, Khalil & Mohsen, 2024: p٦٤)

التعريف الأجرائى لمفهوم الابتزاز الإلكتروني

الابتزاز الإلكتروني هو ممارسة ابتزاز الضحية باستخدام أسلوب الضغط والإكراه بهدف التعدي على حياته الخاصة والمساس بها من خلال التشهير به من معلومات مثل الصور الشخصية أو البيانات العائلية أو الفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي، أذا لم تقوم الضحية بتنفيذ ما يطلبه المبتز منها والذى يكون عادة أما مبلغ من المال أو القيام بإعمال غير اخلاقية أو مطالب بهدف أذلال الضحية والتقليل من شأنها.

٢- مفهوم " الانتحار"

يُعرَّف الانتحار بأنه فعل إنهاء حياة الشخص عمدًا، يجب أن تمتلك محاولة الانتحار الخصائص التالية:

(أ) السلوك الذي يبدأه الشخص بنفسه،(ب) يكون ضارًا ،(ج) وجود نية الموت.(Yari & Alan,2012: p3)

أو هو الوفاة الناجمة عن سلوك مؤذي موجه ذاتيًا مع وجود نية للموت.

(Substance Abuse and Mental Health Services Administration, 2020: p4)

الانتحار فعل مميت يؤدي إلي إيذاء النفس مع وجود بعض الأدلة على نية الموت .

(Mental Health Commission of Canada ,2018:p1)

عرف دور كايم الانتحار بأنه" كل حالات الموت التى تنتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن فعل إيجابى أو سلبى تنفذه الصحية ذاتها والتى كانت تعلم بالنتيجة المترتبة على هذا الفعل".(دوركايم& عودة،٢٠١١،ص١٠)

ويرى دور كايم أن الانتحار ظاهرة اجتماعية تتباين تبعاً لمجموعة من المتغيرات هى:

- طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه (البعد المكانى)
- طبيعة المنطقة التى يحدث فيها (البعد الثقافي)
- طبيعة الفترة والمرحلة الزمنية التى تحدث فيها (البعد الزمنى)
- الاطار الدينى بالمجتمع . (البعد الدينى)
- الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمع (البعد الاجتماعي) .(عرفان، والقرنفيلي، ٢٠٢٣: ص٣٨٤)

ويعتقد أن الحل الوحيد للتصدى لظاهرة الانتحار تكمن في الترابط والتضامن الاجتماعي داخل المجتمع،حيث كلما زاد درجة الترابط الاجتماعي للفرد بمجتمعه كلما قل فكرة اللجوء للانتحار، أذن الانتحاريرجع إلي هشاشة العلاقات الاجتماعية أو اختفائهامما قد يدفع الفرد إلي الشعور بالوحدة والأغتراب والعزلة وهى دوافع قوية للتفكير واللجوء إلي الانتحار. (وازي، ٢٠١٢:ص٦٥)

التعريف الاجرائى للانتحار

الانتحار كيان معقد،هو الفعل الأخير للسلوك الذي ربما يكون النتيجة النهائية لتفاعلات عدة عوامل مختلفة مثل (عوامل بيولوجية –عوامل بيئية –عوامل اجتماعية وثقافية –عوامل سياسية –عوامل دينية –عوامل نفسية– عوامل اقتصادية) مع وجود نية حقيقية للموت .

خامسا: الدراسات السابقة

على الرغم من تناولت الدراسات والأدبيات الأكاديمية والأوراق العلمية قضايا الانتحار والوصم الاجتماعي والابتزاز الالكترونى، إلا أن معظم هذه الدراسات تناولت كل قضية على حد، حيث هناك ندرة في تناول العلاقة الثلاثية بين الوصم الاجتماعي والابتزاز الإلكتروني والانتحار،وحيث أن هدف الدراسة ليس عرض واستعراض الدراسات التى تتناول كلا من الوصم الاجتماعي والانتحار والابتزاز الإلكتروني دون ربط بينهم، ولذلك تركز الباحثة هنا على عرض بعض الأوراق البحثية العلمية التى

تناولت موضوع الدراسة في ضوء محورين : المحور الأول العلاقة بين الانتحار والابتزاز الإلكتروني، والمحور الثانى : العلاقة بين الوصم الاجتماعي والإنترنت.

المحور الأول: العلاقة بين الانتحار والابتزاز الإلكتروني

- تناولت دراسة (Akbar, Khalil & Mohsen, 2024) والتى جاءت بعنوان" ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وعلاقتها بالانتحار" عدد نقاط منها: رصد العلاقات بين الابتزاز الإلكتروني وتأثيره على الانتحار، وخاصة في العراق والعالم العربي، واعتمدت هذه الدراسة على فرضية مُفادها،الفرض الاول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتزاز الإلكتروني والانتحار. اما الفرض الثانى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتزاز الإلكتروني والانتحار. وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية ١٠٠ مفردة من اعضاء هيئة التدريس والطلبة، واعتمدت الدراسة على تطبيق استمارة الاستبيان مع عرض جانب نظرى يتناول مفهوم واسباب ومكونات الابتزاز الالكترونى.

وخرجت نتائج الدراسة بإن (١) الابتزاز الإلكتروني الذي يستهدف الإناث في العراق يرتبط بشكل كبير بضغوط المبتز التي تؤدي إلي انتحار الضحية؛ (٢) الابتزاز الإلكتروني هو أحد دوافع الانتحار، وغالبًا ما ينتج الانتحار عن الضغط الذي يمارسه المبتز؛ (٣) الثقة المفرطة بالأصدقاء عبر الإنترنت وضعف سيطرة الأسرة تساهم في الابتزاز، مما قد يؤدي إلي الانتحار؛ (٤) سهولة الوصول إلي البيانات الشخصية عامل رئيسي في الابتزاز، والابتزاز الإلكتروني ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في العراق والعالم العربي.

وبناءً على هذه النتائج، توصى الدراسة بـ: (١) تعزيز الرقابة الأسرية؛ (٢) توفير برامج حوارية تركز على الابتزاز؛ (٣) تجنب مشاركة الصور الشخصية مع أشخاص مجهولين على وسائل التواصل الاجتماعي؛ (٤) تنفيذ التشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال الوسائط الرقمية. ولقد استفادت الباحثة من استمارة الاستبيان التى تم تطبيقها في هذه الدراسة.

- أما دراسة(ALdalle,2023) والتى جاءت بعنوان " الابتزاز الالكتروني في العراق" فقد أكدت على أن جريمة الابتزاز الإلكتروني تعد من الجرائم المستحدثة والتي ترتبط

بأساليب الحيلة التي يمارسها الأفراد في المجتمع والتي تأثرت بالتطور التكنولوجي الحديث،و إن الجريمة الالكترونية ليس لها حدود جغرافية ومسرحها افتراضي وغير ميداني، كما اكدت إيضا على أن جريمة الابتزاز تمثل عملية ترهيب وتهديد للامن الاجتماعي والاسري من خلال وضع الامور الشخصية للضحية بدرجة عالية من السرية امام انظار الجميع في حال عدم خضوع الضحية لطلبات المبتز.و ركزت الدراسة إيضا على الجانب التشريعى والقانونى لجرائم الابتزاز الإلكتروني في العراق وخرجت الدراسة بإنه لا يوجد في العراق نص تشريعي يعاقب صراحة على ارتكاب الجرائم الإلكترونية، وهذا تقصير واضح من المشرع العراقي في تأخره في سن مثل هذه القوانين المهمة.

تناولت الدراسة محور عن أهم الوسائل لمكافحة كافة أشكال الابتزاز الإلكتروني، حيث ذكرت مستويان لمكافحة الابتزاز الإلكتروني المستوى الأول: مكافحة الابتزاز الإلكتروني على المستوى الشخصي بالتأكد من مسح كافة الصور والملفات الحساسة قبل بيع الهواتف المحمولة ،وعدم إرسال الصور الشخصية والخاصة لأي شخص مجهول على مواقع التواصل الاجتماعي، اما المستوى الثانى: مكافحة الابتزاز الإلكتروني على المستوى المؤسسي (الحكومات والقانون).

- تظهر اهمية دراسة (Al Habsi, A., Butler, M., Percy, A., & Sezer, S. 2021) والتى جاءت بعنوان " الابتزاز على

مواقع التواصل الاجتماعي: ما الذي نعرفه وما الذي يبقى مجهولاً؟" في إنها قدمت مراجعة للأبحاث والدراسات الحالية حول موضوع الابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الأسباب التي تدفع الناس إلي الكشف عن معلومات حساسة على وسائل التواصل الاجتماعي.

و أول ما توصلت إليه هذه المراجعة السريعة هو ندرة الأبحاث التي أجريت حول هذا الموضوع والتي استوفت معايير وهدف الدراسة. من بين ٤٠٤٣ نتيجة أولية، استوفت ١٠ مقالات فقط معايير الاختيار، على الرغم من الانتشار المتزايد لهذا السلوك في إحصاءات الجريمة على المستوى الدولي. من بين هذه المقالات العشر،

ركزت مقالتان بشكل مباشر على الابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز المتبقي على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام أو الجرائم الجنسية التي تحدث عبر الإنترنت، وأشارت هذه المقالات إلي حدوث الابتزاز في نتائجها. هذا يشير إلي وجود ندرة في الأبحاث حول هذا الموضوع، مما قد يعيق تطوير السياسات ووضع التشريعات في غياب الأدلة البحثية الخاصة بالابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي.وتضمنت هذه المقالات العشر، ثلاثة موضوعات رئيسية: التعرض للضحية؛ والاختلاف الثقافي في الوعي بالابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي؛ واستخدام تقنيات الإكراه من قبل المبتزين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وخرجت نتائج هذه الدراسة المسحية بإنه لم يتم إجراء سوى القليل جدًا من الأبحاث حول حدوث الابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من انتشاره.وإن الذين يكشفون عن المزيد من المعلومات عبر الإنترنت هم أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحية للابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الأصغر سنًا والإناث. واوصت الدراسة أن هناك حاجة إلي مزيد من البحث لفهم الآليات السببية الكامنة وراء الابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، ولابد من تقديم الدعم لضحايا الابتزاز من الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي. يجب أن تسعى الأبحاث المستقبلية إلي معالجة هذه القضية ودراستها من جميع الجوانب والتخصصات، لان هناك فجوة حقيقية في الدراسات والأدبيات الاكاديمية .

المحور الثانى : العلاقة بين الوصم الاجتماعي والإنترنت

تهدف دراسة (Lageson, Sarah & Maruna, Shadd. 2018) بعنوان" التدهور الرقمي: إدارة الوصمة في عصر الإنترنت" إلي توسيع المناقشات النظرية عن للسجلات الجنائية على الإنترنت، ومواقع الجريمة، والعقاب الرقمي، وتوسيع نظرية الوصم لتشمل الوصمة عبر الإنترنت، وتناولت الدراسة عرض نظرى للوصم في العلوم الاجتماعية ثم عرض بشكل موجز قضية الوصم والمجتمع من منظور علماء الاجتماع والنقد الذى وجه إلي هذه النظرية وإلي بعض العلماء في تناولهم لمفهوم

الوصم. وخرجت نتائج الدراسة بإن التغير التكنولوجي السريع أدى إلي إحداث تحولات عميقة في الجريمة والعقاب، وأكدت الدراسة على وجود منصات جديدة ساعدت على نشر الوصم وتصنيف الآخرين.وأصبح الوصم عبر الإنترنت وصمًا دائما ،وصمة العار التي تلحق بالشخص أكثر وضوحا ـ فهو موجود على شبكة الإنترنت، ويمكن لأي شخص أن يبحث عنه بسهول، مما له أثر كبير على التهديد الاجتماعي والثقافي في المجتمع . وتظهر أهمية هذه الدراسة في تقديم مصطلح ومفهوم " الوصم عبر الإنترنت" في أطار تطوير نظرية الوصم داخل العلوم الاجتماعية والإنسانية.

التعقيب العام على الدراسات السابقة

- ندرة الدراسات التى تتناول العلاقة بين الابتزاز الإلكتروني والوصم الاجتماعي والانتحار.
- أتفقت الدراسات السابقة على قلة الدراسات التى تناولت قضية الابتزاز الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي رغم انتشارها.
- اتفقت الدراسات السابقة على ضرورة القيام بمزيد من الأبحاث المستقبلية حول قضية الابتزاز الإلكتروني وتطوير نظرية الوصم ونظرية الانتحار بما يتناسب مع التقدم السريع في التكنولوجيا.

سادسا : التوجه النظرى للدراسة (نظرية الرابطة الاجتماعية لهيرشي)

على الرغم من وجود نظريات تفسر الوصم الاجتماعى والانتحار،إلا أن الباحثة اعتمدت على نظرية(الرابطة الاجتماعية لهيرشى) فى تفسير والربط بين المتغيرات الثالثة وذلك للوصول إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الثالثة على عكس نظرية الوصم التى تفسر متغير الوصم فقط وكذلك نظرية الانتحار.

ظلت نظرية الرابطة الاجتماعية/السيطرة الاجتماعية لترافيس هيرشي نموذجًا رئيسيًا في علم الإجرام منذ تقديمها في عام ١٩٦٩ ، بدأ هيرشي (١٩٦٩) نظريته بالرأي القائل بأن السؤال عن سبب "قيام" الجناة "بالأمر" عندما يتعلق الأمر بالجريمة والانحراف هو في ظاهره سؤال غير ذي صلة. وبدلاً من ذلك، يجب أن نسأل، "لماذا لا نفعل ذلك؟"، ويعتقد هيرشي أن الاجابة على هذا التساؤل يكون في الروابط التي

يكوّنها الناس مع القيم الاجتماعية، والأشخاص الاجتماعيين، والمؤسسات الاجتماعية . ويعتقد هيرشي أن هذه الروابط هي التي تنتهي إلي التحكم في سلوكنا عندما نستسلم لإغراء الانخراط في أعمال إجرامية أو منحرفة.

(*Pratt & Franklin,2011:p58*)

وفقا لهيرشى هذه الروابط تأتي في أربعة أشكال :

الشكل الأول: التعلق/ الأرتباط الذى يشعر بها المرء تجاه الآخرين والمؤسسات الاجتماعية .وبالنسبة لهيرشي، الآباء والمدارس هما أول وأهم اشكال التعلق لدى الفرد . فالتعلق هو القرب العاطفي من الآخرين، وخاصة الوالدين وهذا القرب يدفع الشباب إلي الاهتمام بآراء الوالدين، لذلك لا يقومون بإى سلوك منحرف لأنهم لا يريدون خذلان والديهم.

الشكل الثانى : الالتزام حيث أشار هيرشي على أهمية العلاقات الاجتماعية التي يقدرها الناس، والتي لا يريدون المخاطرة بتعريضها للخطر من خلال ارتكاب أعمال إجرامية أو منحرفة، لاحظ هيرشي أن الناس أقل عرضة لسوء السلوك عندما يعرفون أن لديهم شيئًا يخسرونه.

الشكل الثالث: المشاركة يعتقد هيرشي في الفلسفة القائلة بأن "الأيدي العاطلة هي ورشة الشيطان" بمعنى أنه إذا كان الناس يقضون وقتهم منخرطين في شكل من أشكال النشاط الاجتماعي، فإنهم لا يقضون وقتهم منخرطين في نشاط معادٍ للمجتمع.

الشكل الرابع والأخير: هو المعتقد والذي يشير إلي الدرجة التي يلتزم بها الشخص بالقيم المرتبطة بالسلوكيات التي تتوافق مع المجتمع ؛ والافتراض هنا هو أن كلما زادت أهمية هذه القيم بالنسبة للشخص، قل احتمال انخراطه في سلوك إجرامي/منحرف.) . المعتقدات الأخلاقية تكبح الدوافع إلي الإساءة والانحراف؛ والعكس من ذلك، تحدث الجريمة والسلوك المنحرف عندما تضعف مثل هذه المعتقدات التقليدية. (*Hirschi, 2018:p116*)

إن هيرشي يرى أن الجريمة واى سلوك منحرف يحدث عندما لا يتم تربية الناس على المعتقدات التقليدية بشكل صحيح .ويرى هيرشي أن المجرمين لا يعيشون في

ثقافة إجرامية معزولة ومستقلة حيث يتعلمون طريقة مختلفة لرؤية العالم تتطلب التوافق مع الجريمة. بل إنهم ينشأون داخل المجتمع المهيمن حيث يتلقون منذ وقت مبكر من حياتهم رسالة من الآباء والمعلمين ورجال الدين مفادها أن مخالفة القانون أمر خاطئ. وعلى هذا فإن هيرشي يلاحظ أن المجرمين ينتهكون القوانين التي يؤمنون بها. وما يعنيه بهذا هو أن المجرمين يدركون أن الجريمة خطأ لأنهم نشأوا في الثقافة السائدة. فلماذا إذن يخالفون القانون؟ ذلك لأن تنشئتهم الاجتماعية كانت معيبة .ونتيجة لهذا فإن إيمانهم بصحة القوانين أو القواعد الأخلاقية يصبح ضعيفاً أو "مخففاً". وعندما تضعف الروابط يصبح السلوك الإجرامي ممكناً .لذا فلنضع هذه المسألة ببساطة . بالنسبة لهيرشي، فإن الناس يرتكبون الجرائم لأنهم يفشلون في استيعاب المعتقدات التقليدية بالدرجة اللازمة للسيطرة عليهم ومنعهم من الاستسلام لإغراءات الرذيلة أو العنف أو السرقة أو الابتزاز أو التهديد وغيرها من اشكال الجريمة . (*Hirschi, 2018:p119*)

نظرية هيرشي هو أن هذه الروابط الاجتماعية، إذا ما أخذناها معاً، تتجمع بطريقة تتحكم في سلوكنا بشكل غير مباشر ـ أي أننا لسنا في حاجة إلي وجود هذه الروابط بشكل مباشر في حياتنا للسيطرة على سلوكنا، بل إن الروابط الاجتماعية التي شكلناها قادرة على التحكم في سلوكنا حتى عندما لا تكون موجودة.لأن الروابط التي تتحكم في سلوكنا هي أعراف اجتماعية وليس قوانين معتمدة رسمياً.

سابعا : الدراسة الراهنة في ضوء التوجه النظرى

إن الفرضية المركزية لنظرية هيرشي هي أن الانحراف ينشأ عندما تكون الروابط الاجتماعية ضعيفة أو غائبة، بمعنى أن الترابط الاجتماعي الذي يحيط بإفراد تتعرض لضغط أو وقعت في كارثة أو انحراف سلوكي معين من شأنه أن يقل أو يزيد من حدته، فمثلا عند وقوع كارثة لشخص ما مثل (تعرضه للابتزاز الألكتروني) وهذا الشخص في وسط أسرته، فإن من شأن "الترابط الاجتماعي" الذي توفره له الأسرة أن يعاونه على تحمل ضغط هذه الكارثة التي وقعت له، أما إذا حرم هذا الشخص من

الترابط والسند الاجتماعي المقدم من الأسرة فإن الضغوط قد تتعدى قدرته على تحمله وبالتالي يلجأ إلي الخلاص من هذه الضغوط بالانتحار.

ومن نفس منظور هيرشى فإن الشخص المبتز أو الذي يقوم بسلوك منحرف قد تعرض لحرمان الترابط والسند الاجتماعي الأسري، لأنه إذا توافر له هذا الترابط والدعم الأسرى لم يكن ليقوم بمثل هذه السلوكيات المنحرفة لأن الترابط الاجتماعي الأسرى قادر على حماية الأشخاص من السلوكيات المنحرفة لأنه لا يزال مبدأ الترابط الاجتماعي وقوة الضوابط الاجتماعية غير الرسمية هي التي تحافظ في النهاية على أن يكون سلوكنا تحت السيطرة.

يمكننا القول من خلال نظرية هيرشى للترابط الاجتماعي، بأنه إذا كانت العلاقة قوية بين ضحية الابتزاز الإلكتروني وأسرتها كلما منع هذا من شعور الضحية بالوصم الاجتماعي والعزل والاغتراب وبالتالي الانتحار والعكس، وكذلك نستطيع القول أيضا إنه كلما كانت العلاقة قوية بين المبتز وأسرته كلما منع هذا من القيام بجرائم وسلوك منحرف عن قيم المجتمع، والعكس ومن هنا يتضح لنا أن منع جرائم الابتزاز الإلكتروني ومنع الوصم الاجتماعي والشعور بالعزلة والاكتئاب والانتحار يبدأ وبشكل أساسي من الأسرة لأنها محور الدعم والسند والترابط الاجتماعي في المجتمع، وهذا هو الشكل الأول من أشكال الترابط الاجتماعي لهيرشي "التعلق/ الارتباط" أما باقي أشكال الترابط الاجتماعي فهي تظهر بشكل تلقائي وبالتدريج مع تفاعلات الأشخاص اليومية في المجتمع.

ثامنا: الاجراءات المنهجية للدراسة

١- أسلوب الدراسة

أعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفى والاسلوب الكمى وهو احد الاساليب الحديثة المتبع فى علم الأنثروبولوجيا.

٢- عينة الدراسة

تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية قوامها ١٠٠ مفردة وتشكلت خصائص عينة الدراسة كالتإلي:

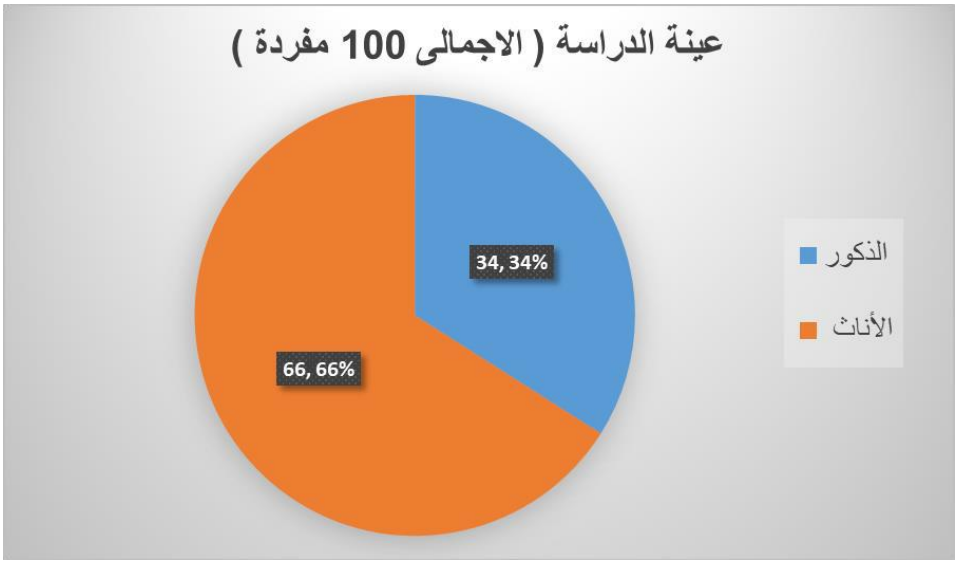

شكل رقم (١)

عينة الدراسة

يوضح الشكل رقم (١) أن عدد الأناث(٦٦) مفردة بنسبة ٦٦ %، بينما يشكل الذكور (٣٤) من العينة بنسبة ٣٤%، وبالتإلي عدد الأناث أعلى من عدد الذكور في عينة الدراسة .

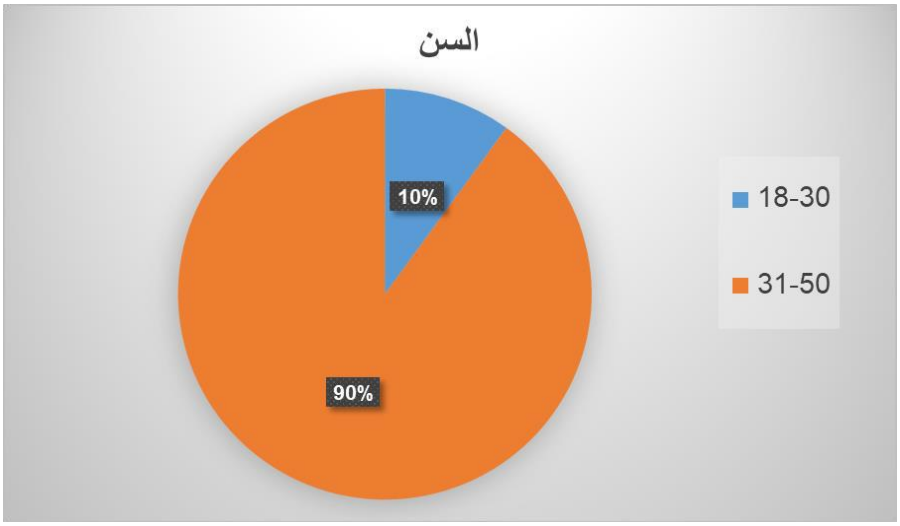

شكل رقم (٢) الفئة العمرية

أما الفئة العمرية لعينة الدراسة فكانت ما بين ٣١–٥٠ سنة بنسبة ٩٠% وهى الأكثر تمثيلا من العينة ، في حين أن الفئة العمرية ما بين ١٨–٣٠ سنة هى الأقل حيث شكلت بنسبة ١٠% فقط .

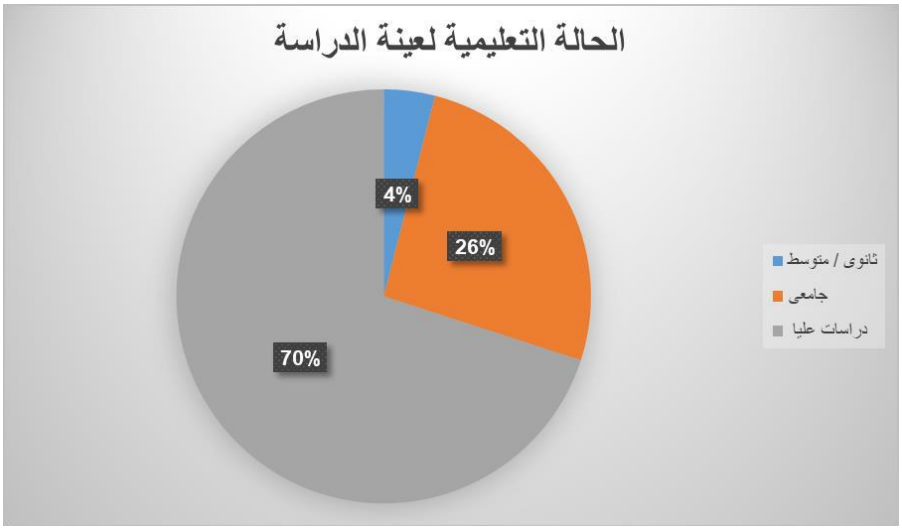

شكل رقم (٣) الحالة التعليمية

يوضح الشكل رقم (٣) ان نسبة ٧٠% من أفراد العينة حاصلون على الدراسات العليا، بينما ٢٦% من أفراد العينة حاصلون على التعليم الجامعى ، ونسبة الحاصلون على تعليم متوسط أو ثانوى فهى الأقل ٤% فقط وبالتإلي فإن عينة الدراسة تتميز بستوى تعليم عالي .

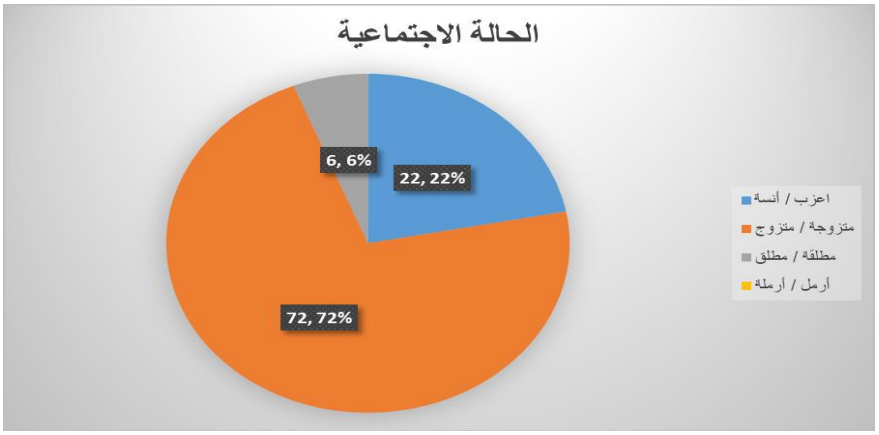

شكل رقم (٤) الحالة الاجتماعية

أما الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة تمثلت نسبة ٧٢% متزوجين، ونسبة ٢٢% لم يسبق لهم الزواج ، ونسبة ٦% وهى الأقل مطلقين ، بينما الأرامل من الذكور والأناث لم تمثل في عينة الدراسة .

٣- منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على **منهج المسح الاجتماعى ومنهج الأنثروبولوجيا** الدراسة الميدانية، والتى استغرقت خمسة أشهر قسمت على النحو التإلي:

- الجزء النظرى : تم تجميع الجزء النظرى من الأدبيات والدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث.
- الجزء الميدانى : أستغرقت الباحثة خمسة أشهر لإجراء الدراسة الميدانية من تطبيق الأستبيان وتحليل مضمون المواقع الاخبارية الالكترونية " اليوم السابع " والمصرى اليوم " .

٤- أدوات جمع المادة

أ. أستمارة الأستبيان

تم الاعتماد على تطبيق استمارة استبيان إلكترونى على عينة قوامها (١٠٠) مفردة عينة عشوائية ، وتم تصميم استمارة الاستبيان ليتناول المحاور التالية :

أولا: البيانات الاساسية

ثانيا: الابتزاز الإلكترونيفي مصر

ثالثا: الانتحار في مصر

رابعا : الوصم الاجتماعي وعلاقته بالانتحار والابتزاز الالكترونى

خامسا: مدى معرفة عينة الدراسة بقضية بسنت خالد و نيرة صلاح

المعالجة الإحصائية للدراسة:

تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، وتم الأعتماد على الأساليب الاحصائية (المقاييس الوصفية: التي تمثلت في التكرارات البسيطة والنسب المئوية) .

ب. تحليل المضمون

استعانت الباحثة **بتحليل المضمون** وهى أداة تساعد على وصف وتفسير الظواهر من حيث الشكل والمضمون، حيث تم الاعتماد عليها في تحليل ورصد مدى تناول قضية بسنت خالد في الموقع الأخبارى الإلكتروني" اليوم السابع " وقضية " نيرة صلاح " في الموقع الاخبارى الإلكتروني" المصرى اليوم" من حيث فئات الشكل ومع الأشارة إلي مضمون بعض المقالات .

تاسعا : الوصم عبر الإنترنت : قضية بسنت خالد ونيرة صلاح في المواقع الأخبارية الألكترونية

يمكن القول أن قضية بسنت خالد وقضية نيرة صلاح قد مرت بمرحلتين من الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت بشكل التإلي:

- **قضية بسنت خالد**

المرحلة الأولى من الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت جاءت في شكل تركيب صور وفيديوهات غير أخلاقية على صور شخصية لها باستخدام بعض البرامج من الإنترنت ، والتهديد بنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. **أما المرحلة الثانية** فجاءت في شكل النشر الفعلى لهذه الفيديوهات والصور المركبة مع تناول قضيتها في الصحف الإلكترونية بعد انتحارها وصدور حكم المحكمة وهذا ما يطلق عليه الوصم الدائم على الإنترنت .

- **قضية نيرة صلاح (طالبة العريش)**

المرحلة الأولى من الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت جاءت في شكل نقل وسرقة الصور والدردشة والمعلومات الخاصة من موبايلها الشخصي إلى موبايل أخرى مع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي "الواتساب" في التهديد بنشر هذه المعلومات على جروب يضم دفعتها في الكلية إذا لم تقم بتنفيذ ما طلبه المبتز منها، والمرحلة الثانية جاءت على شكل تناول قضيتها على الصحف الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بعد انتحارها وصدور حكم المحكمة وهذا أيضا يطلق عليه الوصم الدائم عبر الإنترنت

وسوف تركز الباحثة هنا على فكرة الوصم الاجتماعي الدائم عبر الإنترنت من خلال رصد تناول حالتي الدراسة "بسنت خالد – نيرة صلاح" لتوضيح كيف أن مثل هذا التناول في المواقع الإخبارية الإلكترونية يصبح وصم دائم للأسرة حتى بعد موت الضحيتين، وعلى الرغم من صدور بيان للنيابة المصرية العامة وصدور الحكم من المحكمة وظهور الحقيقة.

والجدير بالذكر هنا أن الهدف ليس عرضا ورصدا لكيفية تناول المواقع الإخبارية الإلكترونية لدراستي الحالة بل الهدف هو توضيح مدى وكثافة تناول وانتشار قضية دراستي الحالة على مواقع الإنترنت وكيف يتحول ذلك إلي وصم اجتماعي دائم عبر الإنترنت من خلال رصد لموقع إخبارى إلكترونية واحد على الإنترنت لكل حالة .

ولتوضيح ورصد الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت، قامت الباحثة بعمل بحث على موقع google باستخدام جملة "قضية بسنت خالد في الصحف المصرية" واعتمدت الباحثة على أول موقع إخبارى إلكترونية ظهر من خلال هذه البحث العشوائي وكان "اليوم السابع" أما قضية نيرة صلاح فظهر البحث الموقع الإخباري "المصري اليوم".

١ – قضية بسنت خالد في الموقع الاخبارى "اليوم السابع " الالكترونية

جدول رقم (١)

قضية بسنت خالد على الموقع الأخبارى الإلكتروني" اليوم السابع "

قضية بسنت خالد في موقع اليوم السابع	التاريخ / اليوم
أول نشر للقضية	الأثنين ٢٠٢٢/١/٣
أخر نشر للقضية	الأثنين ٢٠٢٢/٥/١٦
اجمإلي عدد المقالات والاخبار المنشورة	١٣٦ مقال وخبر

من خلال تتبع الباحثة لقضية " بسنت خالد " على مواقع الإنترنت لاحظت أن القضية تم تناولها في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الاخبارية والالكترونية بدأت مع قيام والد بسنت خالد بتقديم بلاغ للتحقيق في الابتزاز الذي تعرضت له بسنت ونتج عنه لجوءها إلي الانتحار، حيث انتحرت بسنت يوم الجمعة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أثر تناولها حبة الغلال السامة، وقدم والدها البلاغ بعد يومين من وفاتها . ومن هذا

التوقيت تم تناول قضية بسنت خالد والابتزاز الإلكتروني في كافة وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الاخبارية.

وكما يوضح جدول رقم (١) ان أول نشر لقضية بسنت خالد في موقع اليوم السابع بدء من ٢٠٢٢/١/٣ وأنتهى النشر في القضية يوم ٢٠٢٢/٥/١٥ ، خمسة أشهر تم تناول ونشر ١٣٦ مقال وخبر عن القضية في موقع إلكترونى إخبارى واحد فقط.

وعلى الرغم من أن القضية تم تناولها في عام ٢٠٢٢، إلا أن الباحثة استطاعت الحصول على كافة المقالات والأخبار المنشورة عن القضية في الإنترنت وهذا ما اصبح يطلق عليه الوصم الدائم عبر الإنترنت، فلاينتهى العار أو الفضية بمجرد مرور الوقت ولكن عبر الإنترنت تستمر فترات طويلة مما تسبب الكثير من الضغوط والأثار الاجتماعية والثقافية على الأسرة والمجتمع بشكل عام .

جدول رقم (٢)

معدل انتشار قضية بسنت خالد خلال الشهر الواحد في الموقع الاخبارى " اليوم السابع"

الشهر	عدد الأيام التى تم في النشر خلال الشهر	عدد المقالات والاخبار المنشورة
يناير ٢٠٢٢	١٣ يوم	٧٤
فبراير ٢٠٢٢	١٠ إيام	٢٠
مارس ٢٠٢٢	٦ ايام	١٩
أبريل ٢٠٢٢	يوم واحد	١
مايو ٢٠٢٢	٥ إيام	٢٢
الاجمإلي	٣٥ يوم	١٣٦

يوضح الجدول السابق أنه ٣٥ يومًا فقط خلال خمسة أشهر تم تناول١٣٦ مقال وخبر عن قضية بسنت خالد في موقع أخبارى إلكترونى واحد فقط على الإنترنت ويعتبر هذا معدل مرتفع لتناول قضية . ولاحظت الباحثة أن هناك تكرار واضح في المقالات بل

هناك مقالات كانت عبارة عن اعادة لمقالات سابق نشرها في شهر مختلف وان اغلب المقالات كانت تنشر تفاصيل القضية وتقوم بتكرارها باستمرار مع اضافة بسيطة أذا ظهر حدث وتتطور جديد في القضية.

جدول رقم (٣)

أعلى معدلات النشر في قضية بسنت خالد في موقع الاخبارى " اليوم السابع"

الشهر	أعلى معدل نشر		مكان النشر داخل الموقع الاخبارى الكترونى	الصور المنشورة
	الأيام	عدد المقالات		
يناير	الأربعاء٥/١/٢٠٢٢	١٧	تحقيقات وملفات – اخبار عاجلة – فيديو ٧ – حوادث – فن – اخبار المحافظات – سياسة	– صور ل بسنت خالد و اختها ووالدتها مع عدم تمويه الوجوه / و صور للمتهمين مع تمويه الوجه / و صورة المدرس المتهم بالتنمر مع تمويه الوجه.
فبراير	السبت ٢٠٢٢/٢/٥	٦	حوادث – اخبار المحافظات – تحقيقات وملفات	صورة بسنت خالد واضحة المعالم / صورة المتهمين مع تمويه الوجه
مارس	الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/٨	٦	اخبار المحافظات – فيديو ٧ – حوادث	صور من المحاكمة
مارس	الخميس ٢٠٢٢/٣/٢٤	٦	حوادث– فيديو ٧	صور بسنت خالد – صور من المحاكمة
مايو	الثلاثاء ٢٠٢٢/٥/١٠	١٤	اخبار عاجلة – تليفزيون – فيديو ٧ – حوادث– اخبار المحافظات – تحقيقات وملفات	صور بسنت – صورة لولدة بسنت – صور والد بسنت – صور من المحاكمة

لاحظت الباحثة أن اعلى معدل نشر في اليوم الواحد عادة ما يرتبط بحدث جديد في قضية بسنت خالد، فمثلا يوم الأربعاء ٢٠٢٢/١/٥ كان معدل النشر حوالي ١٧ مقال كما يوضح الجدول رقم (٣) وهذا اليوم كان يرتبط بإصدار البيان الأول للنيابة

العامة في قضية بسنت خالد ، أما يوم ١٠ /٢٠٢٢/٥ وكان معدل النشر ١٤ مقال فهو مرتبط بجلسة النطق بالحكم في القضية ، وتتراوح معدلات النشر في باقى الأيام ما بين متوسط إلي منخفض تباعا لرصد وتتبع القضية ورغبة الموقع السابع نشر تطور القضية أولا بإول.

١- قضية نيرة صلاح في الموقع الاخبارى " المصرى اليوم " الإلكتروني

أما قضية " نيرة صلاح " فهى تختلف عن قضية بسنت خالد في طريقة النشر والتداول، ويرجع ذلك إلي ان " نيرة صلاح " لم تترك رسالة قبل وفاتها مثل ما قامت به بسنت خالد، وبالتإلي لم يتم أثبات أن نيرة صلاح انتحرت إلا من خلال تحريات النيابة العامة، حيث انتقلت نيرة صلاح إلي المستشفي في حالة اعياء شديد وتوفت يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٤ وتم اصدار تصريح الدفن لان تقرير المستشفي أثبت أنه لا يوجد أى شبه جنائية،وتم دفنها في مقابر الأسرة.

وبدأت قصة الوصم عبر الإنترنت في قضية " نيرة خالد " من خلال الهاشتاج الذى يحمل عنوان " حق طالبة العريش" الذى دشنه زملاء وأصدقاء " نيرة صلاح" حيث سرد قصة التهديد والابتزاز الذى تعرضت له نيرة ، وتم تداول القصة على وسائل التواصل الاجتماعي في أشارة إلي أن " نيرة صلاح " قد تكون قتلت وأن القاتل له أسرة ذات نفوذ كبير ولذلك طالبوا بالتحقيق في موت زميلاتهم، الأمر الذى دفع النيابة العامة بإصدار قرار بالتحقيق في وفاة " نيرة صلاح" وكذلك قامت الأسرة بالتقدم ببلاغ إلي النائب العامة للتحقيق في التهديد والابتزاز الذى تعرضت له " نيرة صلاح " على يد احد من زملائها في الدفعة بالكلية . ومن هنا بدأ النشر والتداول في المواقع الأخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (٤)

قضية نيرة صلاح على الموقع الأخبارى الإلكتروني" المصرى اليوم "

قضية نيرة صلاح في موقع المصرى اليوم	التاريخ / اليوم
أول نشر للقضية	الخميس ٢٠٢٤/٢/٢٩
أخر نشر للقضية	الاحد ٢٠٢٤/٥/٥
اجمإلي عدد المقالات والاخبار المنشورة	٣٠ مقال وخبر

يتضح من الجدول السابق أن قضية نيرة صلاح تم تداولها في الموقع الأخبارى " المصرى اليوم " ثلاث أشهر فقط بداية من ٢٠٢٤/٢/٢٩ بعد وفاة نيرة صلاح بحوإلي خمسة إيام وانتهى النشر في شهر مايو ٢٠٢٤ ،وذلك لانتهاء القضية نفسها بإصدار حكم على المتهمين وبإجمإلي ٣٠ مقال فقط .

جدول رقم (٥)

معدل انتشار قضية نيرة صلاح خلال الشهر الواحد في الموقع الاخبارى " المصرى اليوم"

الشهر	عدد الأيام التى تم في النشر خلال الشهر	عدد المقالات والاخبار المنشورة
فبراير ٢٠٢٤	يوم واحد	٢
مارس ٢٠٢٤	٥ إيام	٢٣
مايو٢٠٢٤	يومين	٥
الاجمإلي	٨ أيام	٣٠

من خلال الجدول رقم (٥) يتضح لنا أن اكثر الشهور تم تداول قضية " نيرة صلاح هو شهر مارس بإجمإلي ٢٣ مقال خلال خمسة إيام ، وأن شهر إبريل لم يتم نشر أى مقالات تخص قضية " نيرة صلاح " في الموقع الأخبارى الكترونى " المصرى اليوم " .

جدول رقم (٦)

أعلى معدلات النشر في قضية نيرة صلاح في موقع الاخبارى " المصرى اليوم "

الشهر	أعلى معدل نشر		مكان النشر داخل الموقع الاخبارى الكترونى	الصور المنشورة
	الأيام	عدد المقالات		
مارس	الجمعة ٢٠٢٤/٢/١	٨	اخبار	صور نيرة صلاح
مارس	السبت ٢٠٢٤/٣/٢	٨	أخبار	صور نيرة صلاح
مايو	السبت ٢٠٢٤/٥/٤	٤	اخبار	صور من المحاكمة وصور نيرة صلاح

لاحظت الباحثة أن معدل أرتفاع النشر في قضية نيرة صلاح أرتبط مع ظهور معلومات جديدة في القضية مما ترتب عليها أصدار بيان النيابة العامة، وأن سرعة أصدار الحكم في هذه القضية يرجع لعدد أسباب :

أ- معرفة شخصية المتهمين وسرعة القبض عليهم .

ب-سرعة التحريات التى أثبتت أن " نيرة صلاح " اقدمت على الانتحار بشراء حبة الغلة السامة .

ت-سرعة انتشار قضية " نيرة صلاح " على وسائل التواصل مما مثل ضغط كبير على جهات التحقيق .

ث-وجود الأدلة على هواتف المتهمين وعلى هاتف " نيرة صلاح " .

كما لاحظت الباحثة، وبناء على بيان النيابة العامة ، أن نيرة صلاح كانت ترغب في عدم أثارة اى فضيحة لها او لإسرتها بعد موتها ولذلك لم تلجأ إلي كتابة رسالة كما هو شائع بين من يلجاؤن إلي الانتحار، وبسبب زملائها واصدقائها ومعرفتهم بما حدث لها تم انتشار قصتها على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الاخبارية الالكترونية وبالتإلي تعرضت لما يطلق عليه الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت .

عاشرا : مناقشة نتائج الاستبيان

١- الابتزاز الإلكتروني في مصر

لمعرفة ورصد الابتزاز الإلكتروني في مصر، تم توجيد بعض التساؤلات لعينة الدراسة حول قضية الابتزاز الإلكتروني بشكل عام في مصر ومدى انتشارها وجاءت نتائج هذه التساولات كالتإلي :

أ. ما مدى انتشار الابتزاز الإلكتروني في مصر

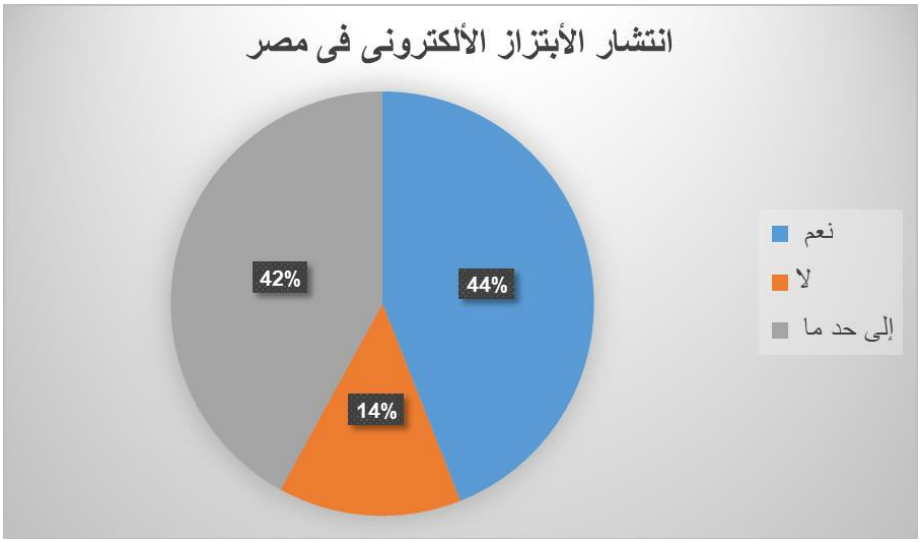

شكل رقم (٥) انتشار الابتزاز الإلكتروني في مصر

يوضح الشكل السابق أن ٤٤ % وهي النسبة الأعلى من عينة الدراسة تؤكد على أن هناك انتشارا لقضية الابتزاز الإلكتروني في مصر، ويليها نسبة ٤٢ % وهي ترجح وجود انتشار بالفعل، أما نسبة ١٤ % فقط هم من يعقد في عدم وجود انتشار لقضية الابتزاز الإلكتروني، وتشير هذه النسب أن أغلب عينة الدراسة تعتقد أن هناك انتشارا –بالفعل– لقضية الابتزاز الإلكتروني في مصر، وهذا يشير إلى أن أغلب عينة الدراسة تتابع بشكل كبير وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية حيث تنتشر تناول هذه القضايا وخاصا أن النسبة الأعلى ٧٠ % للحالة التعليمية لعينة الدراسة حاصلون على الدراسات العليا، بينما ٢٦ % من أفراد العينة حاصلون على التعليم الجامعي، وبالتالي يوجد لديهم وعى واهتمام بمتابعة وتقييم مدى انتشار قضية الابتزاز الإلكتروني في مصر.

ب.علاقة الابتزاز الإلكتروني بفئة الأناث في مصر

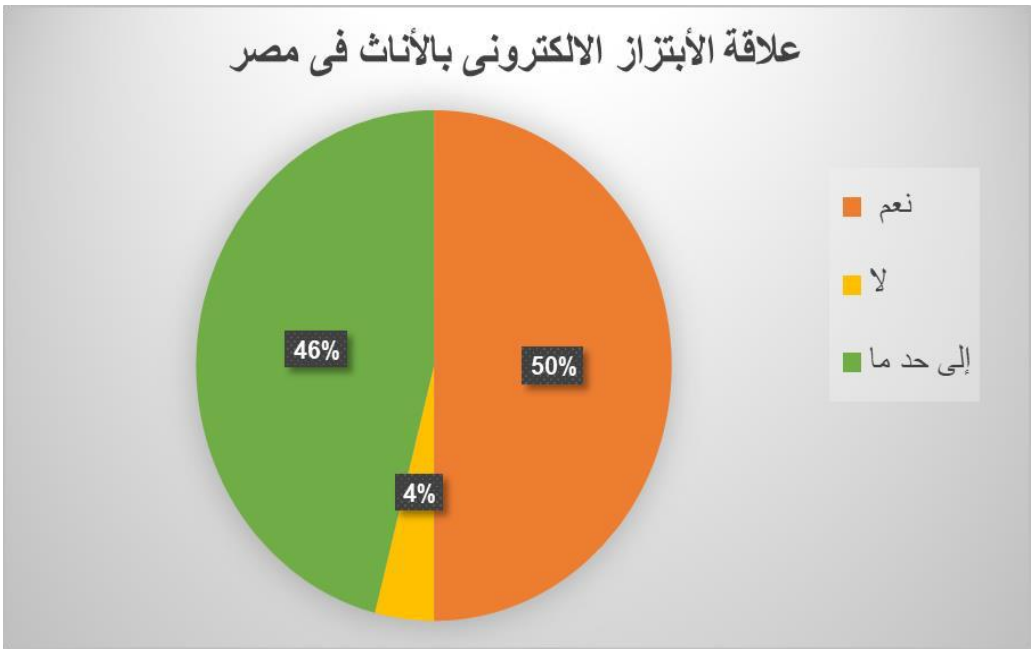

الشكل رقم (٦)

الإناث والابتزاز الإلكتروني في مصر

يبين الشكل السابق أن الابتزاز الإلكتروني يرتبط وموجه في مصر إلي الإناث بنسبة ٥٠ % من عينة الدراسة أكدوا على أن الابتزاز الإلكتروني موجه ومرتبط بالإناث في مصر ويليها نسبة ٤٦ % ترجح ارتباطه بالإناث، وهذا يعنى أن الذكور يتعرضون إلي الابتزاز الإلكتروني ولكن بنسب بسيطة ٤ % فقط من عينة الدراسة وبالتالي أن الابتزاز الإلكتروني تتعرض له الإناث بشكل كبيروخاصا الابتزاز غير الأخلاقي المرتبط بإفشاء أسرار الحياة الشخصية والخاصة للضحية إذا لم تنفذ ما يطلبه المبتز منها، وبسبب نظر بعض فئات المجتمع المصري تجاه المرأة من كونها كائنا ضعيفا يسهل السيطرة عليها وتهديدها بالفضيحة والعار وهي قيم مخالفهم للمعتقدات والثقافة المصرية بعكس الرجل الذي لا يتعرض لمثل هذا الضغط في الثقافة المصرية ولذلك فإن أغلب قضايا الابتزاز الإلكتروني في مصر كانت موجها إلى المرأة المصرية.

ج. أسباب انتشار الابتزاز الإلكتروني في مصر

جدول رقم (٧)

اسباب الابتزاز الإلكتروني في مصر

اسباب الابتزاز الالكترونى	نعم		لا		إلي حد ما	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- ضعف الرقابة من الأسرة	٧٦	%٧٦	٦	%٦	١٨	%١٨
٢- نشر البيانات والصور الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي	٧٨	%٧٨	٢	%٢	٢٠	%٢٠
٣- غياب الضمير	١٠٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٤- قلة الوعى والثقة لدى الشباب من الجنسين	٧٤	%٧٤	٦	%٦	٢٠	%٢٠
٥- عدم وجود قانون رادع لهذه الجرائم	١٠٠	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠
٦- عدم الوعى بدور مباحث الإنترنت	٨٠	%٨٠	٠	%٠	٢٠	%٢٠

يشير الجدول السابق أن هناك إجماعا من عينة البحث على أن **غياب الضمير وعدم وجود قانون رادع لجرائم الابتزاز الإلكتروني** من أهم وأول أسباب انتشار مثل هذه الجرائم في مصر، ثم تراوحت آراء عينة الدراسة في الأسباب، ويمكن القول من خلال الجدول السابق إن ترتيب أسباب انتشار الابتزاز الإلكتروني وفقا لعينة الدراسة كالتالي:

السبب الأول: غياب الضمير بنسبة ١٠٠%

السبب الثانى: عدم وجود قانون رادع لهذه الجرائم بنسبة ١٠٠%

السبب الثالث: عدم الوعى بدور مباحث الإنترنت بنسبة ٨٠%

السبب الرابع : نشر البيانات والصور الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة ٧٨%

السبب الخامس: ضعف الرقابة من الأسرة بنسبة ٧٦%

السبب السادس: قلة الوعى والثقة لدى الشباب من الجنسين بنسبة ٧٤%

ويوضح الجدول السابق أن عينة الدراسة إن القيم الثقافية للمجتمع والمتمثلة في "الضمير" وهو عنصر قيمي في المجتمع المصري أداة ضبط اجتماعي غير رسمي

تعمل على حماية المجتمع من أى سلوكيات منحرفة كذلك هناك وعى بضرورة وجود ضبط اجتماعي رسمى متمثل في القانون لحفظ قيم المجتمع وحفظ المجتمع من السلوكيات المنحرفة التى تهدد تماسك المجتمع، ويوضح هذا أن عينة الدراسة ترى أن المعتقدات وثقافة المجتمع لا تحمى بمفردها المجتمع بل يجب أن يدعمها قانون رادع.

د. طرق الحماية من الابتزاز الإلكتروني

تعددت اجابات عينة الدراسة عند سؤالها عن طرق الحماية والحد من انتشار الابتزاز الالكترونى، وجاءت مقترحات عينة الدراسة كالتإلي:

- يجب إجراء حملات توعية مكثفة في المدارس وفي الإعلام عن الابتزاز الألكتروني، بل يجب أن تضمن مادة عن ذلك في المناهج المدرسية .
- توفير أنشطة وفرص عمل للشباب والفتيات لشغل اوقات فراغهم .
- إعداد ورش وندوات للحد من هذه الظاهرة والتعرف على كيفية مواجهه .
- الاحتواء النفسي .
- تخصيص جهة متكاملة للمراقبة و تحديد عقاب رادع .
- تغيير نظرة المجتمع.
- نشر ثقافة أسس تعامل الفتيات مع تكنولوجيا الاتصالات والتحلي بالقيم والأخلاق التي تحصنها من الوقوع في دائرة الابتزاز.
- نشر المحاكمات الخاصة بقضية الابتزاز الإلكتروني على وسائل الأعلام المختلفة .
- قيام الأزهر والكنيسة بإلقاء محاضرات وخطب عن هذه القضية.

والجدير بالذكر أن فرد من عينة الدراسة قام بتحديد وترتيب طرق الحد من انتشار جرائم الابتزاز الإلكتروني حيث ذكر أن " **هناك أدوار على الدولة تشريعية وعقابية رادعة- وهناك أدوار على الإعلام توعوية وإرشادية- وهناك أدوار على التعليم تربوية وتحصينية وتوعوية- وهناك أدوار على الأسرة تربوية وتحصينية ورقابية وعقابية وعلاجية - وهناك أدوار على الفتيات في مراقبة الله سبحانه وتعإلي واتباع أوامره ونواهيه واستخدام الإنترنت ووسائل التواصل فيما يرضي الله والابتعاد عن نشر**

الصور والبيانات والمناسبات الشخصية على الملأ الوقوف عند الحدود الشرعية في العلاقة بالرجال الأجانب وتجنب الوقوع في مواطن الشبهات أو الإتيان بأفعال من شأنها إن نشرت أن توقعها في دائرة الابتزاز والاحتراز التام من التعامل مع كاميرات الهاتف واحتمالات غرس الكاميرات في محلات الملابس والعيادات والحمامات والفنادق وقاعات النساء الخاصة من قبل ضعاف النفوس" .

مما سبق، يتضح لنا أن هناك اجماع على أن القانون الرادع وقيم المجتمع وزيادة الوعى للنساء والأسرة من اهم العوامل والاسباب التى تؤدى إلي الحد من انتشار جرائم الابتزاز الإلكتروني في مصر، وتتفق هذه النتيجة مع التوجه النظرى للدراسة الذى يؤكد على أن الترابط الاجتماعي كلما كان قويا ومتماكسا كلما قل السلوك المنحرف في المجتمع .

٢- الانتحار في مصر

أ. اسباب الانتحار في مصر

جدول رقم (٨)

اسباب انتحار الفتيات في مصر

اسباب انتحار الفتيات ضحية الابتزاز الإلكتروني بمصر						
الاسباب	نعم		إلي حد ما		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الابتزاز الإلكتروني يصل بالضحية إلي الانتحار	٣٠	%٣٠	٥٨	%٥٨	١٢	%١٢
ضغط المبتز على الضحية	٣٢	%٣٢	٥٤	%٤٥	١٤	%١٤
ضغط الأسرة على ضحية الابتزاز الإلكتروني	٣٤	%٣٤	٥٨	%٥٨	٨	%٨
الخوف من رد فعل الأسرة	٧٠	%٧٠	٣٠	%٣٠	٠	%٠
ضغط المجتمع على ضحية الابتزاز الإلكتروني	٥٢	%٥٢	٤٤	%٤٤	٤	%٤
شعور ضحية الابتزاز الإلكتروني بالوصم الاجتماعي و الفضيحة	٦٣	%٦٣	٣٠	%٣٠	٧	%٧
قلة الحيلة والشعور باليأس والأكتئاب	٦٨	%٦٨	٣٠	%٣٠	٢	%٢
عدم معرفة الضحية كيفية حل هذه المشكلة	٥٨	%٥٨	٣٠	%٣٠	١٢	%١٢

عند توجيه التساؤل لعينة الدراسة عن اسباب انتحار الفتيات ضحية الابتزاز الإلكتروني في مصر جاءت النتائج كالتإلي:

نسبة ٧٠ % من عينة الدراسة وهي النسبة الأعلى أكدت على أن خوف الضحية من رد فعل الأسرة من أهم أول الأسباب ليس فقط التفكير في الانتحار ولكن الرجوع إليهم لحل المشكلة أو التحدث إليهم بوجود مشكلة في الأساس، وهذا يتفق مع قضيتي بسنت خالد ونيرة صلاح، فهما لم يلجأو إلي الأسرة عند تعرضهم للابتزاز الإلكتروني وفضلوا معالجة المشكلة بأنفسهم وبسبب تنفيذ التهديد بالنشر في قضية بسنت خالد والهاشتاج بعنوان "حق طالبة العريش" والذي نشره أصدقاء وزملاء نيرة، لم تكن أسرة الضحيتين تعلم أي من الضغوط والتهديد والابتزاز الإلكتروني الذي وجه إلي أبنتهما.

- ويأتي قلة الحيلة والشعور باليأس والاكتئاب بنسبة ٦٨ % وبالتالي تعتبر الترتيب الثاني لعينة الدراسة في أسباب انتحار الفتيات ضحية الابتزاز الألكتروني، وهذا يوضح إلى أي مدى وصلت ضحية الابتزاز الإلكتروني فهي تشعر بالضياع وقلة الحيرة وتدخل في حالة من الاكتئاب الذي يجعلها تنظر أن لا يوجد حل غير التخلص من حياتها هربا من شعور العار والفضيحة والوصم الذي أصابها وسوف يصيب أسرتها داخل المجتمع وهي السبب الثالث في أسباب انتحار الفتيات ضحية الابتزاز وتمثلت بنسبة ٦٣ % من آراء عينة الدراسة.

والجدير بالذكر هنا، أن عينة الدراسة اعتبرت أن الابتزاز الإلكتروني وضغط الأسرة على الضحية ممكن أن يكون سببا من أسباب انتحار الفتيات ولكن ليس سببا من الأسباب الرئيسية، وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة ترى أن الأسرة لها دور كبير في منع الانتحار بنسبة ٨٦ % كما يوضح الشكل رقم (٧)

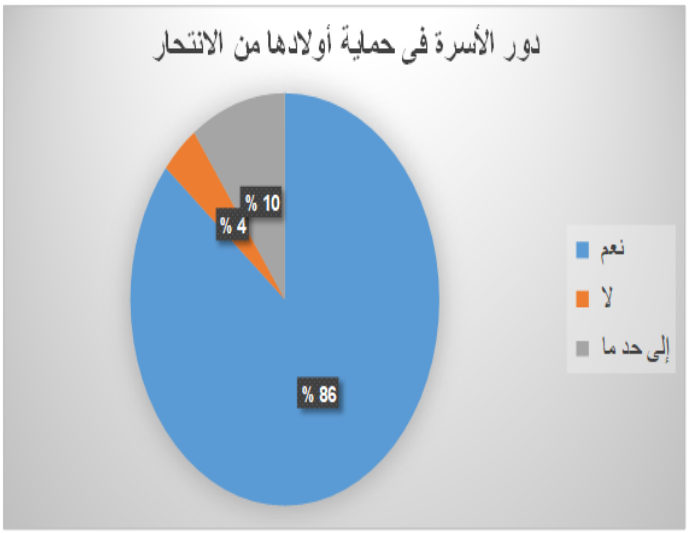

شكل رقم (٧)

دور الأسرة في حماية اولادها من الانتحار بمصر

كما ذكرت عينة الدراسة أن الأسرة تستطيع حماية أولادها من الانتحار عن طريق اتباع الطرق التالية:

- النظر إلى الضحيه كضحية وليس كمجرم وعدم إلقاء اللوم والعتاب عليه.
- التوجيه السليم والاحتواء
- زيادة الترابط الأسري وزيادة الوعي والتوعية الدينية
- المحادثات المستمرة مع الابناء عن يومهم ومشاركة الافكار الخاصة بهم
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي
- توفير لهم الامان والسند
- المراقبة الدائمة

٣- الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت (قضية بسنت خالد – نيرة صلاح)

عند سؤال عينة الدراسة عن مدى معرفتهم بقضية " بسنت خالد " و " نيرة صلاح " خرجت النتائج كالتإلي :

جدول رقم (٩)

قضية بسنت خالد

هل تعرف معلومات عن قضية بسنت خالد	ك	%
نعم	٥٦	%٥٦
لا	٤٤	%٤٤
الاجمالي	١٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٠)

قضية " نيرة صلاح"

هل تعرف معلومات عن قضية نيرة صلاح	ك	%
نعم	٧٢	%٧٢
لا	٢٨	%٢٨
الاجمالي	١٠٠	%١٠٠

اختلفت عينة الدراسة في معرفتهم بالقضيتين، حيث يوضح الجدول رقم (٩) ورقم (١٠) أن قضية " نيرة صلاح" هى الأكثر معرفة لدى عينة الدراسة بنسبة ٧٢% بينما قضية " بسنت خالد " جاءت بنسبة ٥٦% ويرجع انتشار قضية نيرة صلاح إلي الهاشتاج الذى تم نشره بين زملاء وأصدقاءعلى منصة (x) تيوتر سابقا تحت عنوان " حق طالبة العريش"، على الرغم من أن مدة تناول قضية نيرة صلاح على المواقع الاخبارية كانت ثلاثة أشهر فقط وانتهت بالنطق بالحكم على المتهمين، بينما استمرت قضية " بسنت خالد" حوالي خمسة اشهر، وهذا يشير إلي أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر عامل اساسى في نشر المعلومات بسرعة كبيرة وبالتإلي تعتبر عامل مساعد على تحقيق الوصم عبر الإنترنت .

تباينت أراء عينة الدراسة مما لديهم معرفة بالقضيتين عند سؤالهم عن وجهة نظرهم، وجاءت كالتإلي:

" **عنف شديد– غياب دور الأسرة في مراقبة اولادها من أهم اسباب ما وصل اليه قضية الفتاتين –غياب الوعى الدينى وغياب الأهل وشعور الفتاة بالوحدة والخوف من المجتمع الذكورة – غياب الضمير والرقابة من الأسرة –سوء علاقتهم بالاهلي و عدم وجود احساس بالأمان داخل الاسره هم الأسباب الفعليه في انتحارهم – ضحية المجتمع و الأسرة – قلة خبرة الضحية و خوفها من اسرتها –ظلموا أنفسهن– هما ضحايا سواء في غلط منهم او لاء مفيش مبرر لما حدث لهم – سوء تربية الاهل يكون السبب الرئيسي في وجود المبتز**" .

والجدير بالذكر هنا، ان أراء عينة الدراسة توافق مع نظرية هيرشى عن الترابط الاجتماعي المتمثل في الأسرة والمجتمع واهميته في الحفاظ على المجتمع من اى سلوك منحرف، فكلما كانت علاقة الأسرة بالضحية قوية كلما قل اللجوء إلي الانتحار، وكلما كانت علاقة المبتز قوية مع أسرته كلما قل الاسلوب المنحرف عن المجتمع ، وهذه النتيجة تتفق مع فرضيات الدراسة.

٤– الابتزاز الإلكتروني والوصم الاجتماعي والانتحار في مصر

ولتحقق من الفرض الثالث للدراسة : أن هناك علاقة بين الابتزاز الإلكتروني والشعور بالوصم عبر الإنترنت واللجوء إلي الانتحار، جاءت أجابات عينة الدراسة كالتإلي:

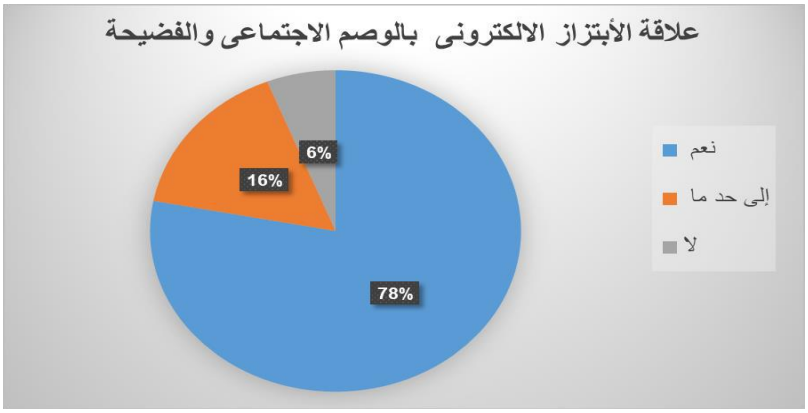

الشكل رقم (٨)

يوضح الشكل رقم (٨) أن عينة الدراسة تؤكد بنسبة ٧٨% بإن هناك علاقة بين الابتزاز الإلكتروني وشعور الضحية بالوصم وبالتإلي اللجوء أو التفكير في الانتحار، وهناك نسبة حوإلي ١٦% تعتقد أن هناك احتمالية لوجود هذه العلاقة ، بينما جاءت نسبة ٦% فقط وهى نسبة قليل جدا تعتقد في عدم وجود هذه العلاقة، وبالتإلي توافق هذه النتيجة وتوكد على فرضية الدراسة بإن هناك علاقة بين الابتزاز الإلكتروني وشعور الضحية بالوصم الأمر الذى ممكن أن يؤدى في النهاية إلي التفكير في الانتحار.

كما يؤكد عينة الدراسة وبالأجماع بنسبة ١٠٠% على أن الأسرة هى القادرة على حماية أولادهم من من الشعور بالعار والوصم وبالتالى الانتحار كما يوضح الشكل رقم(٩)

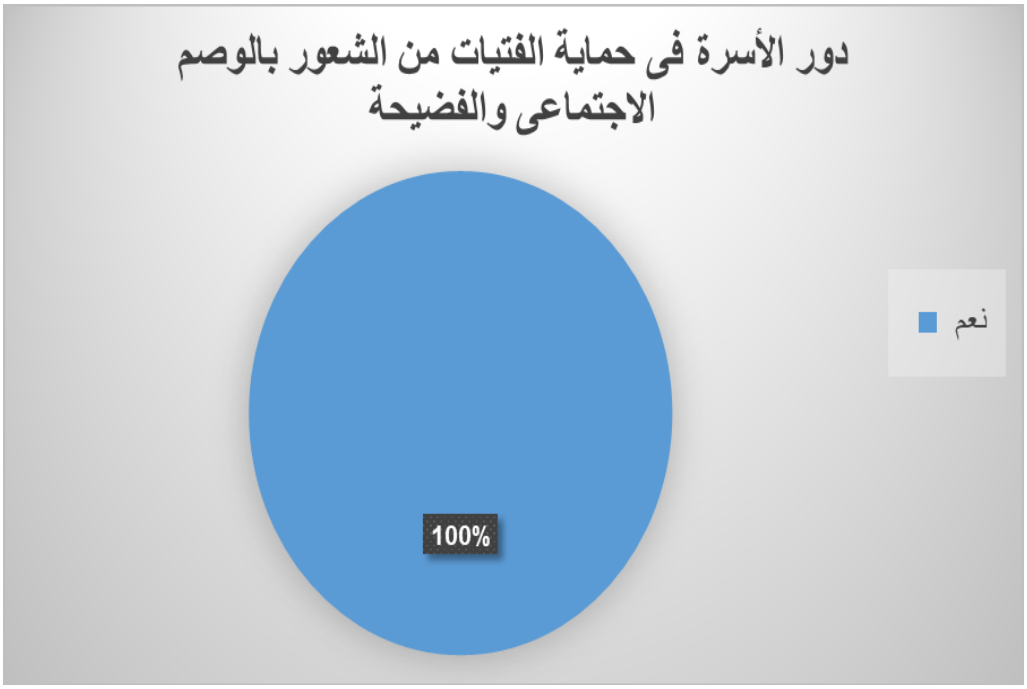

الشكل رقم (٩)

دور الأسرة في حماية أولادهم الشعور بالوصم الاجتماعي

اجماع عينة الدراسة على أن الأسرة لوحدها هى المسؤولة عن حماية أولادها من الانتحار يشير إلي أن عينة الدراسة تعتقد أن لجوء الفتيات إلي الانتحار جاءت نتيجة

الأسرة وعدم قيامها بالدور المنوط بها من حماية أولادهم واحتوائهم وتقديم الدعم والسند والامان لهم، وان دور المجتمع بمؤسساته المختلفة يظل دوراً ثانويا في هذه الحد من الانتحار.

الحادى عشر : نتائج الدراسة

خرجت نتائج الدراسة كالتإلي :

١- أن كلما كانت هناك علاقة قوية ومترابطة بين ضحية الابتزاز الإلكتروني وبين أسرته كلما أدى ذلك إلى تقليل الشعور بالوصم الاجتماعي وبالتالي اللجوء إلى الانتحار، حيث أكدت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠ % أن الأسرة هي الأساس في عدم شعور الضحية بالوصم الاجتماعي بسبب الابتزاز الإلكتروني وأنها هي المسؤولة عن حمايتهم، وبنسبة ٨٦ % من عينة الدراسة أكدت على دور الأسرة في حماية أولادهم من الانتحار

٢- كما أكدت عينة الدراسة أن الأسرة هي المسؤولة أيضا عن السلوكيات المنحرفة والتي ترصدها الدراسة هنا في الأشخاص الذين قاموا بعمليات الابتزاز الإلكتروني، حيث ترى عينة الدراسة أنه كلما كانت هناك علاقة قوية ومترابطة بين الأسرة والمتهمين بالسلوكيات المنحرفة كلما قلت السلوكيات المنحرفة في المجتمع. إذا وجد المتهم بجرائم الابتزاز الإلكتروني اهتماما ورقابة وترابطا من الأسرة لم يكن ليقوم بمثل هذه السلوكيات.

٣- أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين الابتزاز الإلكتروني واللجوء إلي الانتحار مصاحبة شعور الضحية بالوصم الاجتماعي واليأس وعدم وجود حل آخر غير التخلص من الحياة حتى تتخلص من الضغط والمشاكل التي تتعرض لها، حيث أكدت عينة الدراسة أن هناك علاقة بنسبة ٧٨ %، بينما جاءت بنسبة ١٦ % من يوافق ولكن يرى أن هناك أسبابا أخرى توضح وتؤكد هذه العلاقة.

٤- اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (Akbar, Khalil & Mohsen, 2024) والتى جاءت بعنوان" ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وعلاقتها بالانتحار في دور

ومكانة وأهمية الأسرة في حماية أولادهم من الابتزاز الإلكتروني والانتحار وأهمية الدور الرقابي التي تقوم به الأسرة.

٥- كما اتفقت نتائج الدراسة مع الدراسة السابقة في أن الابتزاز الإلكتروني هو أحد دوافع الانتحار، وغالبًا ما ينتج الانتحار عن الضغط الذي يمارسه المبتز، وأن هناك علاقة بين الابتزاز الإلكتروني واللجوء إلي الانتحارمع وجود عوامل واسباب أخرى.

٦- اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة Lageson, Sarah & Maruna, Shadd. (2018) في التاكيد بضرورة توسيع النقاش حول مفهوم الوصم في العلوم الاجتماعية والإنسانية وإجراء مزيد من الدراسات حول مفهوم " الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت".

٧- أوضحت الدراسة على وجود منصات جديدة ساعدت على نشر الوصم وتصنيف الآخرين، وأصبح الوصم عبر الإنترنت وصما دائما، ويمكن لأي شخص أن يبحث بسهول عن أي شخص، مما له أثر كبير على التهديد الاجتماعي والثقافي في المجتمع.

٨- أثبتت الدراسة أن الوصم عبر الإنترنت هو وصم دائما تتعرض له الأسرة ولا ينتهي بموت الضحية، بل ممكنا أن يبدأ مع موت الضحية كما حدث في حالتي الدراسة "بسنت خالد" نيرة صلاح.

٩- يؤثر الوصم الاجتماعي عبر الإنترنت على مكانة ودور الأسرة في المجتمع، كما يؤثر بشكل سلبي ونفسي على الأسرة مما يودي إلي حدوث تهديد وترويع وعزل وفضيحة وشعور بالعار للأسرة كلها.

١٠- أكدت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠ % أن غياب الضمير من أول أسباب انتشار الابتزاز الإلكتروني حيث إن الشخص المبتز يخرج عن قيم وثقافة المجتمع، ويقوم بتهديد ونشر وترويع أفراد آخرين غير مهتم بقيم المجتمع ويعمل على إيصال الضحية إلي التفكير في الانتحار هروبا من هذا الضغط.

١١- أكدت عينة الدراسة أن من أهم أسباب انتشار الابتزاز الإلكتروني أيضا بعد غياب ضمير المبتز هو عدم وجود قانون رادع لمثل هذه السلوكيات المنحرفة.

١٢- أثبتت الدراسة أن الترابط الاجتماعي بين الأسرة وأولادها يحمى من الوقوع في سلوكيات منحرفة عن قيم المجتمع، كما تحمي الأولاد من الشعور بالوصم والعار والفضيحة وبالتالي التفكير في إنهاء الحياة خوفا من رد فعل الأسرة والمجتمع.

١٣- أكدت عينة الدراسة أن الابتزاز الإلكتروني ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد الأمن الاجتماعي المصري لأنها تهدد حياة أولادنا ويجب التصدي لها بحزم من خلال القيام ببعض الإجراءات على سبيل المثل (زيادة وعى الأسرة بهذه المشكلة وكيفية معالجتها من خلال الاحتواء وتقديم السند والدعم- إصدار قانون رادع وحازم – مراقبة المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وحذف أي منشورات تمثل تهديدا قبل انتشارها – زيادة الوعي للمجتمع من خلال دور الأزهر والكنيسة).

١٤- الوصمة مشكلة مستمرة ولكن لا يعني هذا أن كل فرد في المجتمع سوف يصل إلى نفس النتيجة، فهناك عوامل أخرى مثل الفروق الشخصية للفرد – مكانته ودوره فى المجتمع – علاقته بالأسرة ، وبالتالى ليس كل من يتعرض للوصم عبر الأنترنت من خلال الابتزاز الالكترونى يلجأ إلى الانتحار .

١٥- الاجراءات القانونية الرادعة والسريعة قادرة على حماية الموصوم عبر الانترنت من التعرض للابتزاز الالكترونى.

الثانى عشر: نتائج اختبارات فروض الدراسة

توصلت نتائج اختبارات الفروض للدراسة إلى صحة الفرضين الأول والثانى و صحة جزئية للفرض الثالث، وذلك على النحو التالى:

الفرض الأول : توجد علاقة بين ضحية الابتزاز الإلكتروني وأسرته، وبين الشعور بالوصم الاجتماعي.

توصلت نتائج التحليل الاحصائي إلى وجود علاقة ترابطية بين ضحية الابتزاز الالكترونى وبين الشعور بالوصم الاجتماعى، حيث كلما كانت العلاقة قوية ومتماسكة داخل الاسرة، كلما قل الشعور بالوصم الاجتماعى وزاد الدعم لمواجه المجتمع .

الفرض الثانى: توجد علاقة بين الشخص المبتز وأسرته، وبين قيام الشخص بإى سلوك منحرف مثل " الابتزاز".

توصلت الدراسة إلى صحة هذا لفرض، حيث توجد علاقة ارتباطية بين قوة الترابط داخل الاسرة وبين التنشئة السليمة وعدم القيام بسلوكيات منحرفة عن ثقافة ومعتقدات المجتمع، وبالتالى كلما كان هناك علاقة قوية ومتماسكة ومترابطة داخل الأسرة كلما ظهر جيل من الأبناء تم ترتبيته تربية سليمة وابتعد عن أى سلوكيات منحرفة عن ثقافة المجتمع مثل " الابتزاز"

الفرض الثالث: توجد علاقة بين الابتزاز الإلكتروني والشعور بالوصم عبر الإنترنت وبين اللجوء إلي الانتحار.

تشير نتائج التحليل الاحصائي أنه على الرغم من وجود علاقة بين المتغيرات الثلاثة وأن الوصم عبر الأنترنت نتيجة التعرض للأبتزاز الالكترونى ممكن أن يؤدى إلى الانتحار و لكن ليس سبب رئيسى للانتحار، لان هناك عوامل أخرى مثل (الفروق الشخصية والفردية – علاقة الموصوم بالأسرة – دور ومكان الفرد داخل المجتمع – الموقع الجغرافى – ثقافة المجتمع – الرأى العام – القانون – مدى صحة ما يتم تداوله فى الانترنت – الوضع الاقتصادى للموصوم – الوضع الاقتصادى للمبتز) .

وبناء علي ما سبق ، نستطيع القول أن هناك علاقة جزئية بين الوصم عبر الانترنت نتيجة التعرض للأبتزاز الالكترونى وبين اللجوء إلى الانتحار، ولكن هناك علاقة بين الابتزاز الالكترونى وبين الشعور بالوصم والعار داخل الأسرة والمجتمع.

الخاتمة

الانتحار قرار ذاتى لمغادرة الحياة، عنف موجه نحو الذات، رسالة إنذار نحو من يحيطون بالشخص المنتحر، هروب من موقف معين عجز الفرد من مواجهته أو التكيف معه، الانتحار فعل وسلوك معقد .وإن للأسرة دوراً كبيراً في بناء ثقافة وأخلاق أبنائها وإهمالها في الرقابة عليهم يؤدي إلي انحرافهم الأخلاقي والفكري، إضافة إلي هذا الافتقار إلي الخبرة والتعامل مع الوسائل الإلكترونية والجهل بإيجابياتها وسلبياتها، وهذا ما يستغله المبتز في تنفيذ أفعاله، فهو غالباً ما يكون خبيراً وعارفاً بتقنيات الكمبيوتر والإنترنت، إضافة إلي ضعف القانون في التصدي لهذه الظاهرة وعدم وجود تشريعات تنظم مثل هذه الجرائم وتفرض عقوبات رادعة للمجرمين، فضلاً عن ارتفاع البطالة في المجتمعات مما دفع البعض إلي ابتزاز الفتيات من أجل الحصول على المال منهن، فضلاً عن صعوبة تعقب هذه الجرائم، كل ماسبق يمثل اسباب انتشار الابتزاز الإلكتروني ولجوء الفتيات إلي الانتحار بعد الشعور بالفضيحة والعار والوصم وهى تحديات تواجهها الأسرة والمجتمع في مصر .

التوصيات

كما جاءت من نتائج الدراسة الميدانية :

- زيادة وعى الأسرة بهذه الجرائم وكيفية معالجتها .
- تقوية الترابط الاجتماعي بين الأسرة وأولاهم .
- اصدار قانون رادع لهذه الجرائم ومناقشتها في الاعلام والجامعات وفي الخطب ..
- انشاء لجنة تكنولوجية لحذف ومنع أى منصات تبث هذا النوع من الابتزاز الإلكتروني.
- تقديم الدعم والسند المجتمعى والأحتواء للضحية الابتزاز الإلكتروني.
- تقديم السند والدعم المجتمعى للأسر التى تعرضت للأبتزاز الإلكتروني.

- تناول هذه المشكلة في الدراما المصرية مع التركيز على التهديدات والمخاطر التى تصاحب هذه السلوكيات ونشر طرق معالجتها من الناحية القانونية والاجتماعية .

المراجع

عرفان، ريهام عبدالنبي السعيد محمد، و القرنفيلي، أيمن مصطفي عبدالخالق مصطفي. (٢٠٢٣). مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالانتحار: دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة القليوبية – مصر .*مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مج٣٨، ع٣٨* ، 424 – ٣٧١.

http://search.mandumah.com/Record/1381323

وازي طاوس. (٢٠١٢). ظاهرة الانتحار بين التفسير الاجتماعي و التشخيص النفسي. دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية, ٥(١)، ٦٢-٧٦.

https://asjp.cerist.dz/en/article/5446

دوركايم،اميل،ترجمةحسن عودة(٢٠١١) . الانتحار، وزارة الثقافة: الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

Gvion, Yari & Apter, Alan. (2012). Suicide and Suicidal Behavior. Public Health Reviews. 34.

https://www.researchgate.net/publication/286063395_Suicide_and_Suicidal_Behavior

Substance Abuse and Mental Health Services Administration. (2020). Treatment for Suicidal Ideation, Self-harm, and Suicide Attempts Among Youth.

https://store.samhsa.gov/product/Treatment-for-Suicidal-Ideation-Self-harm-and-Suicide-Attempts-Among-Youth/PEP20-06-01-002

Mental Health Commission of Canada. (2018). Research on suicide and its prevention: What the current evidence reveals and topics for future research

https://www.mentalhealthcommission.ca/wp-content/uploads/drupal/2018-12/Research_on_suicide_prevention_dec_2018_eng.pdf.

Akbar, Ameer Ali, Khalil, Zahraa Ali & Mohsen, Ayat Sabah. (2024) The Phenomenon of Electronic Blackmail and Its Relationship to Suicide, International Journal on Economics, Finance and Sustainable Development (IJEFSD), 6(7), 62-71.

Abd ElRahman Rabea, A., Mohamed Mourad, G., & Sayed Mohamed, H. (2023). Stigma and its Relation to Self-Concept among Patients with Mental Disorders. *Egyptian Journal of Health Care*, *14*(1), 279-298. **https://ejhc.journals.ekb.eg/article_282510_7904e3ebda9c4c849cd2d6434a028790.pdf**

Andersen, M. M., Varga, S., & Folker, A. P. (2022). On the definition of stigma. Journal of evaluation in clinical practice, 28(5), 847–853. **https://doi.org/10.1111/jep.13684**

Link, B. G., & Phelan, J. C. (2001). Conceptualizing Stigma. Annual Review of Sociology, 27, 363–385. **http://www.jstor.org/stable/2678626**

Clair, Matthew. (2024). Stigma. **https://www.researchgate.net/publication/377948155_Stigma**

ALdalle, Mustafa Lutfi abdul jaleel. (2023). Electronic Blackmail in Iraq. Journal of Educational and Human Sciences, (28), 92-107. **https://doi.org/10.33193/JEAHS.28.2023.405**

Pratt, T.C., Gau, J.M., & Franklin, T.W. (2011). Key Idea: Hirschi's Social Bond/Social Control Theory.
https://us.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/36812_5.pdf

Hirschi, T. (2018). THE COMPLEXITY OF CONTROL Hirschi's Two Theories and Beyond. **https://us.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/38170_6.pdf**

Al Habsi, A., Butler, M., Percy, A., & Sezer, S. (2021). Blackmail on social media: What do we know and what remains unknown? Security Journal, 34(3), 525-540.
https://doi.org/10.1057/s41284-020-00246-2

Lageson, Sarah & Maruna, Shadd. (2018). Digital degradation: Stigma management in the internet age. Punishment and Society.
https://www.researchgate.net/publication/322338566_Digital_degradation_Stigma_management_in_the_internet_age

https://www.youm7.com/Tags/Index?id=2473680&tag=%d8%a8%d8%b3%d9%86%d8%aa-%d8%ae%d8%a7%d9%84%d8%af
لينك أرشيف الموقع الاخبارى اليوم السابع لقضية بسنت خالد
https://www.almasryalyoum.com/news/search?keyword=%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9+%D9%86%D9%8A%D8%B1%D8%A9+%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD لينك ارشيف الموقع الاخبارى " المصرى اليوم " قضية نيرة صلاح

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/suicide

Online Stigma as a Mediating Variable Between Cyber Blackmail and Suicide:
The Cases of Bassant Khaled and Naira Salah as Model

Abstract

This study aims to address the issue of cyber blackmail in Egypt by examining the relationship between online social stigma, cyber blackmail, and suicide. The central research question is: *Why does the feeling of social stigma due to cyber blackmail lead to suicide in Egypt?* To answer this question, the study relies on Hirschi's Social Bond Theory, employing anthropological methods, questionnaires, and content analysis.

The findings of the study are as follows:

1. The stronger and more cohesive the relationship between the victim of cyber blackmail and their family, the less likely they are to feel social stigma and, consequently, resort to suicide.
2. 100% of the study sample confirmed that the family plays a fundamental role in mitigating the victim's feelings of social stigma due to cyber blackmail and is responsible for their protection.
3. The study proved that online stigma is persistent and affects the family, not ending with the victim's death. In some cases, it may even begin after the victim's death, as seen in the two cases examined in this study.

Recommendations of the Study:

1. Increase family awareness of these crimes and how to address them.
2. Strengthen social bonds within families and communities.
3. Enact stricter laws to deter such crimes.

Keywords: Stigma, Online Stigma, Cyber Blackmail, Suicide.